المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت –

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

خلال الفترة 2007–2017

مذكرة تخـــــــــــرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهـــــــادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي

إعداد الطالبين:

رضا شعشوع

عربي سدود

إشراف الدكتور:

** دراجي عيسى**

لجنـــة المناقشـــــة:

الدكتور:صـــافا عيسى	رئيسا
الدكتور:خيذر الهواري	مناقشا
الأستاذ:سحوان علي	ممتحنا

السنة الجامعية : 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء .....

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات والشكر له على النعمة المجزاة والصلاة على من ولد يتيما وعاش كريما ومات عظيما محمد صلى الله عليه وسلم ناصر الحق بالحق الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق.

اهدي عملي المتواضع إلى من حملتني وهن على وهن وسهرت بعد الوهن لليالي لبكائي وحزنت لمرضي وفراقي وربتني على ما أمر ربي راجيا الله أن يشفيها من كل سقم ويفتح لها كل باب به خير وان يعوضها عن تعب صغري فرحة كبري لا تذوق الحزن بعه أبدا.

كما لا انسي إهداء العمل إلى إخوتي اعز الناس وأقربهم إلى قلبي وأصدقائي من حملوا همي ودفعوني للخير دفعا.

وحتى لا أنسى البنوتة الصغيرة حفيظة حفظها الله لوالديها وكل البراعم الصغار محمد إياد والياس وليلى

رضوان شعشوع

إهداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه سبحانك لا نحصى ثناء عليك كما أثنيت على نفسك خلقت فأبدعت، أعطيت فأفضت، فلا حصر لنعمك ولا حدود لفضلك ، وصلى الله وسلم على اشرف عبادك وأكمل خلقك خاتم المرسلين ومعلم المعلمين نبينا ورسولنا محمد ابن عبد الله الأمين، خير من علم وأفضل من نصح

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره

إلى التي وهبتن فلذة كبدها كل العطاء والحنان، أمي اعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إليهما اهدي عملي المتواضع لكي ادخل على قلبيهما شيئا من السعادة والى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة

كما اهدي ثمرة جهدي الأستاذي الكريم المؤطر الدكتور:دراجي عيسى الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجا تاليه فأنارها لي ،وكلما سألت عن المعرفة زودني بها ،وكلما طليت كمية من وقته الثمين وفره لي

كما لا نسى أستاذي الكريم لجلط إبراهيم الذي كلما دب اليأس في نفسي زرع الأمل لأسير قدما

والى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، والى كل طلبة السنة ثانية ماتسر تحليل اقتصادي واستشراف

عربي سدود

شكر وتقدير

الحمد لله إجلالا وتقديرا والشكر له شكرا جزيلا والصلاة على من بعثه الله نبيا ورسولا وأتم به النعمة وجعل خير أمته خير امة أخرجت للناس صلى الله عليه وسلم

نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة المعهد والطاقم الإداري عامة وأساتذتنا ومن لهم الفضل علينا خاصة

بداية نشكر الأستاذ المؤطر الدكتور عيسى الدراجي على المجهود المقدم لإتمام العمل وكذالك الأستاذ على سحوان وعلى دعمه لنا وإفادتنا بكل ما يتعلق بالموضوع

وحى لا ننسى الأستاذ إبراهيم لجلط والأستاذ ساهد الحاج والأستاذ بودالي بلقاسم والأستاذ كرايس الجلالي والأستاذ عراس عبد القادر والأستاذ رابحي بوعبد الله والأستاذ بن سيخ عبد الرحمان وكل من ساهم في اتمام العمل من قريب او بعيد

وأتوجه بالشكر الخاص إلى الأستاذ شعشوع احمد والأستاذ شعشوع قويدر والأستاذ بوساحة لخصر مدير المعهد نضير الجهد المبذول لمساعدة الطلبة على التحصيل العلمي وإتمام الدراسة

شكرا شكرا لكم أساتذتي وفقكم الله وجزاكم عنا كل خير

ملخص الدراسة :

تمحورت هذه الدراسة حول دور الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد من أهم عوامل التنمية الاقتصادية في الدول، حيث تسعى أغلب الدول إلى استقطابه تهيئة الأرضية الملائمة له .

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة من اجل جذب اكبر عدد من المستثمرين والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات من اجل الرفع من معدل النمو الاقتصادي في البلد ، وتعتبر مبادئ الحكم الراشد واحدة من أهم المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفاسد ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ومؤشر حكم سيادة القانون باعتبارهم أهم المؤشرات التي يطلع عليها المستثمر قبل المجازفة بأمواله .

كما تعتبر مؤشرات دور فاعلية الحكومة ومؤشر نوعية الأطر التنظيمية ومؤشر حرية الرأي والتعبير اقل درجة في جذب اهتمام المستثمرين والشركات متعددة الجنسيات.

Résumé de l'étude

Cette étude a mis l’accent sur le rôle du gouvernement dans l’attraction des investissements étrangers directs, qui est l’un des facteurs de développement économique les plus importants dans les pays, où la plupart des pays cherchent à l’attirer pour créer le terrain qui lui convient.

L’Algérie, à l’instar d’autres pays du monde, s’efforce d’attirer le plus grand nombre d’investisseurs étrangers et d’entreprises multinationales afin d’accroître le taux de croissance économique du pays. La violence et l'état de droit sont les indicateurs les plus importants à considérer par l'investisseur avant de risquer son argent

Les indicateurs du rôle de l'efficacité gouvernementale, l'indice de la qualité des cadres réglementaires et l'indice de la liberté d'opinion et d'expression sont les moins attrayants pour les investisseurs et les sociétés multinationales

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال والمنحنيات	
جدول المصطلحات	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر	01
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول : ماهية الاستثمار	03
المطلب الأول :تعريف الاستثمار	03
المطلب الثاني: أهمية ألاستثمار	04
المطلب الثالث : أهداف الاستثمار :	04
المبحث الثاني : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	06
المطلب الأول :مفهوم الاستثمار الأجنبي	06
المطلب الثاني :النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الثالث:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	08
المبحث الثالث :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه و دوافعه :	10
المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثاني : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثالث : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	13
الخلاصة الفصل :	15
الفصل الثاني: الحوكمة(الحكم الراشد)	16

تمهيد الفصل الثاني	17
المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد	18
المطلب الأول: نشأة الحكم الراشد	18
المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد	19
المطلب الثالث: تعريف الحكم الراشد	21
المبحث الثاني :آليات الحوكمة أبعادها الأطراف الرئيسية فيها	24
المطلب الأول : آليات الحوكمة	24
المطلب الثاني : أبعاد الحوكمة	26
المطلب الثالث : الأطراف الرئيسية في الحوكمة	28
المبحث الثالث : مؤشرات قياس الحوكمة ومعوقاتها	30
المطلب الأول: مؤشرات قياس الحوكمة	30
المطلب الثاني : معوقات الحكم الراشد (الحوكمة)في الدول العربية	32
خلاصة الفصل	33
الفصل الثالث : دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر	34
تمهيد الفصل	35
المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	36
المطلب الأول : واقع المناخ الاستثماري في الجزائر	37
لمطلب الثاني : الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر	47
المطلب الثالث : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر	50

المبحث الثاني: واقع الحكم الراشد في الجزائر	57
المطلب الأول: إستراتجية الحكم الراشد في الجزائر	58
المطلب الثاني : تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر	63
المبحث الثالث : دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	67
المطلب الأول : دور مؤشر حق التعبير والمساءلة ، ومؤشر الاستقرار السياسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر	68
المطلب الثاني: دور مؤشري فعالية الحكومة و سيادة القانون في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر	69
المطلب الثالث : دور مؤشر ضبط الفساد و مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	70
خاتمة الفصل	71
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

الترتيب	الجداول	الصفحة
3-1	المتغيرات المشكلة لمناخ الاستثمار	38
3-2	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر حسب البنك الدولي	50
3-3	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار	51
3-4	أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر	53
3-5	أهم الدول المستثمر في الجزائر مابين يناير 2012و ديسمبر 2016	54
3-6	مؤشرات ضمان الاستثمار حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار سنة 2017	55
3-7	المقارنة بين الجزائر ودول الجوار في قيمة الاستثمارات الواردة	56
3-8	تطور مؤشر حق التعبير والمساءلة في الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2015	63
3-9	تطور مؤشر الاستقرار السياسي و انعدام العنف في الجزائر من سنة 2007الى سنة 2015	64
3-10	تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر من سنة 2007الى سنة 2015	64
3-11	تطور مؤشر سيادة القانون في الجزائر من سنة 2007الى سنة 2013	65
3-12	تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر من سنة 2007الى سنة 2015	65
3-13	تطور مؤشر الأطر التنظيمية في الجزائر من سنة 2007الى سنة 2015	66

قائمة الإشكال

الترتيب	الشكل	الصفحة
2-1	آليات الحوكمة	26
2-2	كل الطرق المتعلقة بالحوكمة (الحكم الراشد)	29
3-1	يبين التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر من سنة 2007 إلى غاية 2017 حسب البنك الدولي	50
3-3	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر من سنة 2006 إلى غاية 2016حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار	51
3-3	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب أهم عشر قطاعات من سنة 2012 إلى غاية 2016	52
3-4	المقارنة بين الجزائر ودول الجوار في قيمة الاستثمارات الواردة	56

جدول المصطلحات

المصطلح	المعنى
La bonne gouvernance	الحكم الراشد، الحوكمة، الحكم الجيد، التسيير السوي
P.N.U.D	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
A.N.D.I	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
C.N.I	المجلس الوطني للاستثمار
O.C.D.E	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
A.N.I.R.E.F	الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار

مقدمة عامة

المقدمة:

نظرا للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اتسمت بها البيئة الدولية الراهنة في ظل المستجدات والتحولات العالمية وما أفرزته من متغيرات جديدة، والتي نجد من أبرزها تعزيز طرق التعاون والشراكة ونقل التكنولوجيا الجديدة والمهارات العالية، وأساليب الإدارة الحديثة المؤدية إلى حوكمة مختلف القطاعات بغية خلق قيمة مضافة وزيادة القدرة الإنتاجية ولهذا تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها ونسبة تطورها الاستقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها ،وذلك قصد إعادة رسم الواقع الاقتصادي والخطط التنموية ، مما أدى إلى ظهور الحوكمة أو الحكم الراشد في العديد من اقتصاديات العالم المتقدم والناشئ ، ونتيجة لاتجاه الكثير من دول العالم إلى التحول نحو النظام الاقتصادي الرأسمالي التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

ولما كان الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل مورد من بين وسائل التمويل الأجنبي لتحقيق أهداف التنمية والاقتصادية والاجتماعية ، أصبحت اليوم كافة الدول تتسابق إلى جلبه ، بل تقديم له كافة الضمانات القانونية والتحفيزات الجبائية والمالية لتسهيل تدفقه إلى السوق المحلية عن طريق توفير مناخ استثماري ملائم ومناسب وحصين .[1]

والجزائر كباقي دول العالم ، أدركت هي الأخرى أن أهمية هذا المورد في دعم عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف المسطرة وقدرته على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل ، قامت بسن مجموعة من التشريعات القانونية تجسدت في قانون الاستثمار سنة 1993 وفي الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار و ذلك قصد توفير الحوافز الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وتذليل مختلف العوائق إلى تتسم بها البيئة الاستثمارية الجزائرية.

فوجود عجز في تسيير شؤون الدولة والمجتمع أدى إلى بروز مع أيير الحكم الراشد حيث احتل مكانة رفيعة داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية ، ومؤسسات المجتمع المدني وتعتبر الدول العربية من بين الدول التي احتل الحكم الراشد فيها رأس الأولويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، حيث لم تتمكن اغلب هذه الدول من تحقيق تنمية على الرغم من الإمكانيات والموارد المتاحة ، و ذلك راجع لعدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاح المؤسساتي .

الإشكالية :

[1] جعفري إبراهيم ،دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة (رونو الجزائر)بوهران ،مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم، الجزائر 2017-2018، ص

من خلال كل سنطرح الإشكالية التالية :ما هو دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

الأسئلة الفرعية: إجابة على الإشكالية المطروحة تحتم علينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية نستعرضها كما يلي:

1-ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

2-ما هي الحوكمة (الحكم الراشد)؟

3-كيف تؤثر مؤشرات الحكم الراشد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر ؟

الفرضيات:

1-ينجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر إلى الدول التي تطبق مبادئ الحكم الراشد.

2- للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع أخرى كوفرة المواد الأولية ووجود أسواق واليد تساعد على جذبه .

3-الجزائر في طريقها إلى تحقيق الحكم الراشد من خلال دراسة المؤشرات

أهمية الدراسة: إن الحوكمة من أهم المواضيع التي أسالت ولا تزال تسيل الحبر الكثير من أقلام المفكرين والاقتصاديين والسياسيين الجانب والمحليين لما لها من دور كبير في إصلاح بنيان المجتمعات و تحسين أوضاع الشعوب ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الوسائل التي تلجأ إليه الدول لتحسين مداخيلها الاقتصادية والرفع من القدرة الشرائية والدخل افردي للمواطنين ،وبين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر تترنح الدول والمفكرين كيف يمكن ربط هذا بذاك .

منهج الدراسة: انتهجنا في دراستنا هذه منهج تحليل المعطيات أي بعد مجمع المؤشرات ومقارنتها بالسنوات الماضية نقوم بوصف النتائج .

أسباب اختيار الدراسة:كل باحث يجد في نقطة معينة خلال مشواره الدراسي نوعا من الاهتمام أو حب التعرف عليها لما لها من أهمية يراها فيها تختلف عن المواضيع الأخرى ،هذا أهم ما دفعنا

إلى اختيار الموضوع ،فالحوكمة هي شغل شاغل في الآونة الأخيرة للمفكرين ، والاستثمار الأجنبي أهم الوسائل في تحسين والنهوض باقتصاديات الدول.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الإلمام والإجابة عن مجموعة من التساؤلات وتمثلت تساؤلاتنا فيما يلي :

-التعرف على كيفية جذب الاستثمارات المباشرة للجزائر.

-حجم التدفقات الواردة للجزائر .

-دراسة مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر .

الدراسات السابقة:

دراسات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

الدراسة الأولى: اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014) للطالبة سعدي هند ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم تجارية ،سنة 2017.

قسمت الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ، تطرقت الدراسة إلى جوانب نظرية وأخرى تطبيقية وكانت دراسة قياسية لنموذج يمتد من 1980 إلى 2014 حتمت بالاستنتاج التالي :تكتسي موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول سواء كانت المتقدمة منها أو النامية ، و ذلك لأنها تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الخارجي ، ووسيلة هامة لسد فجوة الادخار – الاستثمار التي تعاني منها معظم الدول ، ولما أدركت هذه الدول أهمية هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة أسرعت نحو جذب اكبر قدر منها ، و ذلك عن طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم ل ذلك ، وتعتبر الدول العربية من هذه الدول ، حيث تعاني من العديد من المشاكل التي تحول دون رفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي ، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة هامة لتنويع الاقتصاديات العربية ذلك تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، ل ذلك وجب عليها تهيئة الظروف الملائمة لاستقطاب اكبر قدر من هذه الاستثمارات .

تناولت هذه الدراسة قياس اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) و ذلك باستخدام بيانات البانل ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى إن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا أيجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة من خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى ان اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية

المنتجة للنفط هو اثر ايجابي ضعيف لكنه اكبر من اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية الغير منتجة للنفط ، مما يدل على إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية .

الدراسة الثانية: تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI

مذكرة للحصول على شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران 02،من إعداد السيدة بامحمد نفيسة ، سنة 2016/2015

حيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول تناولت دراسة نظرية وتحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر ، وكانت خلاصة الدراسة كما يلي :تناولت المذكرة موضوع تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمقاربة OLI، وقد تم معالجة الموضوع باستخدام المنهج الوصفي قصد عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، والمنهج التحليلي بهدف تحليل قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي وفقا لمحددات المقاربة ، وقد وقع المزج بين المنهجين لتحديد موقع المقاربة ضمن النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ، وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتوزيعه القطاعي والجغرافي .

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج :

- ✓ تعتبر مقاربة OLIنظرية شاملة لكل أفكار النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث اعتمدت في تفسيرها على ثلاث محددات تتمثل في مز أيا الملكية والموقع ومز أيا التدويل ، بالرغم من أهميتها تعرضت لانتقادات كونها جعلت كل محدد على حدا و لم تشير إلى علاقة التأثير والتأثر بها .
- ✓ إن المناخ الاستثماري في الجزائر يتوافق إلى حد كبير مع محددات OLI خاصة مز أيا الملكية والموقع ، نتيجة توفره على إمكانيات هائلة ونظم تشريعية محفزة على الاستثمار ، بالرغم من ذلك تبقى حجم الاستثمارات المتدفقة محدودة ولا تعكس الإمكانيات والحوافز والضمانات المقدمة .

دراسات سابقة عن الحكم الراشد (الحوكمة):

الدراسة الأولى:دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية ، جامعة ابي بكر بلق أيد جامعة تلمسان ، من إعداد الطالب سايح بوزيد السنة الجامعية 2013/2012.

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب كل باب يحتوي على ثلاث فصول ومقدمة عامة وخاتمة عامة .ويمكن شرح الدراسة في الملخص التالي : بدأ الحديث عن التنمية المستدامة والحكم الراشد في العالم عموما والدول العربية خصوصا بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية ، إذا كان المقصود من التركيز علة أبعاد التنمية المستدامة استنادا على التنمية الإنسانية ببعدها الشامل ، أي الترابط بين مستويات النشاط السياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادي ، والثقافي ، والبيئي بالاعتماد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها ، و ذلك بتوخي قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية في التمثيل ، وتكريس الديمقراطية وهذا م أيعرف بمقومات الحكم الراشد ، فمن خلال كل ما سبق تبرز العلاقة بين التنمية المستدامة وإصلاح الحكومة أو م أيسمى حاليا مبادئ وأبعاد إدارة الحكم (الحكم الراشد) ، لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة .

إضافة إلى ما تقدم فان تطبيق أي خطة تنموية شاملة في الدول العربية والجزائر يتطلب نظاما للحكم يتسم بالشفافية والجدية والمشاركة ، ويكون مؤسسا على مبدأ سيادة القانون ومؤمنا الحم أية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، معتمدا في ذلك على إدارة عامة تتسم بالكفاءة ، المساءلة عن أداءها ومشاركة الجميع (القطاع العام ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني ، الحكومات) في صنع واتخاذ القرار .

وسعيا نحو بناء حكم أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة وتعزيز الشفافية وتمكين الديمقراطية، لمواءمة المستجدات والتطورات المحلية والدولية الراهنة (الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية....وغيرها) في سياق تقليص دور الحكومة ، واعتماد نهج المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية غير الحكومية ، يتوجب القيام بمجموعة الإجراءات (الإصلاحات الاقتصادية

والسياسية) التي تعتبر نمطا جيدا في تسير النظام الاقتصادي والاجتماعي من اجل تحقيق مطالب ديمقراطية والشفافية وبالتالي تعزيز أبعاد ومبادئ الحكم الراشد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

الدراسة الثانية:واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2014/2000

مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية جامعة محمد خيضر جامعة بسكرة ، من إعداد الطالب عرباوي مصعب ،2015/2014

وهذا أهم ما تطرقت إلية الدراسة :تهدف هذه الدراسة للبحث في واقع الحكم الراشد في الدول العربية بصفة عامة والجزائر خاصة ، ودراسة مؤشرات الحكم الراشد ومدى تطبيقها في الجزائر من خلال وجود أدوات المراقبة والمحاسبة ، مشاركة جميع الأطراف في القضاء على ظاهرة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال متابعة المتورطين في قض أيا الفساد .

كما تقف هذه الدراسة على مستقبل الحكم الراشد في الجزائر وجهود الدولة في ترسيخ آليات الحكم الراشد واهم المعيقات التي تواجه هذه الأخيرة ، واهم المتطلبات لتجاوزها والحد منها .

الدراسات المتعلقة بالحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

الدراسة الأولى: تحليل تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة قياسية 2013-1696

الدكتور صفيح صادق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة معسكر.

ملخص الدراسة كما يلي : نظرا للأهمية التي أصبح يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر لما يلعبه من دور في رفع معل النمو ودفع عجلة التنمية ، سارعت مختلف الهيئات الوطنية والدولية إلى البحث في مختلف العوامل المستجدة إلى أصبحت تؤثر على المناخ الاستثماري ، ومنها ما أصبح يعرف في المصطلحات المعاصرة بالحكم الراشد .ويهدف هذا البحث إلى قياس مدى تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر حيث تم التوصل إلى إن كل من

الاستقرار السياسي ودور القانون يلعبان أجابيا ، بينما يؤثر كل من نوعية التنظيمات ومستوى الديمقراطية سلبا على التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر.

الإطار الزمني: تم تحديد الإطار الزمني للدراسة في أخر عشر سنوات أي من سنة 2007 إلى سنة 2017

إضافتنا في الدراسة:حيث تمثلت الإضافة في دور كل مؤشر من مؤشرات الحكم الراشد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وكانت هذه المؤشرات كما يلي :

- حكم سيادة القانون
- مدركات الفساد
- نوعية الأطر التنظيمية
- حرية الرأي والتعبير
- فاعلية الحكومة
- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

الإطار المكاني: تم تحديد الإطار المكاني للدراسة على الجزائر بصفة خاصة.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.

حيث خصصنا الفصل الأول للتطرق إلى مفاهيم نظرية عن الاستثمار المباشر قسمناه إلى ثلاث مباحث تمحور المبحث الأول ماهية الاستثمار بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثالث تطرقنا إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وخصائصه

الفصل الثاني: أسميناه الحوكمة (الحكم الراشد) حيث قسم إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الحكم الراشد أما في المبحث الثاني فكان بعنوان آليات الحوكمة أبعادها الأطراف الرئيسية فيها.والمبحث الثالث فكان حول مؤشرات قياس الحوكمة ومعوقاتها.

الفصل الثالث : تحت اسم دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر حيث قسم إلى ثلاثة مباحث كانت كما يلي المبحث الأول : واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر . أما

المبحث الثاني : واقع الحكم الراشد في الجزائر .وكان المبحث الثالث : دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

صعوبة الدراسة: تمثلت الصعوبة التي واجهتنا في قلة المراجع وندرة بعض المعطيات كالإحصائيات وكذلك العراقيل التي واجهتنا عند مراكز الإحصاء خاصة في الديوان الوطني للإحصاء

الفصل الأول

الاستثمار الاجنبي المباشر

مقدمة:

تسعى مختلف دول العالم إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يعتبر مصدرا مهما للنهوض والرقي بالاقتصاد الوطني وزيادة المداخيل وتوفير مناصب العمل ولقد ازداد اهتمام المفكرين وعلماء الاقتصاد بالاستثمار الأجنبي المباشر فتعددت الآراء والتدخلات والقراءات لهذا الموضوع

سنحاول في هذا المبحث التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر واهم ما يجذبه اتجاه البلدان المضيفة وما هي أهم الخصائص والدوافع وبالنسبة للدولة المضيفة والمصدرة للاستثمار فكان تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول:ماهية الاستثمار

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وخصائصه

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

نجد اهتمام الدول والمنضمات العالمية الرسمية وغيرها تهتم بشكل كبير بالاستثمار وهذا الاهتمام سببه قدرة هذا المؤثر في التأثير على النمو الاقتصادي وخلق فرص التشغيل وزيادة في الدخل القومي للبلدان ولهذا تتنافس اغلب الدول في الوقت الراهن لتفعيله والاستفادة من مميزاته ومنافعه وسنحاول تبسيط المفاهيم في هذا المبحث.

المطلب الأول :تعريف الاستثمار

لغة:هو حمل الشجر وأثمر الشجر إي خرج ثمرة

تعريفه اصطلاحا :

-هو توظيف الأموال في موجودات مالية ومادية لغرض تحقيق عائد من وراء ذالك وله نوعان:

- المباشر : ويكون في موجودات رأسمالية ملموسة .

- غير المباشر : الاستثمار المالي ويكون في الموجودات المالية ويسمى أيضا بالاستثمار المحفظي[1]

-يعرف بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

-القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذالك الأصل أو الأصول.

-النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

-المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع .[2]

1 -سليمان عمر الهادي، الاستثمار ا الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، لأكاديميون للنشر والتوزيع،عمان –الأردن –،سنة 2015 ص22

2- مروان شموط ،وكنجو عبود كنجو أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات،الطبعة الأولي، فلسطين، سنة 2010، ص 6

المطلب الثاني: أهمية ألاستثمار

إن تقدم الدول اليوم يقاس على أساس حجم استثماراتها أو الأصول التي تعتبر من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني والمستوى المعيشي فبالتالي للاستثمارات أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتجية وتكمن هذه الأهمية في الدور الهام الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي فهو يعتبر متغير هام جدا، يدخل في تحديد الطاقة الإنتاجية كما انه يؤدي إلى زيادتها باعتبارها من مكونات الطلب الكلي.[3]

كما يمكن تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية :[4]

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- وفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين .
- توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة .
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منه للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار

- تحقيق العائد : هو هدف عام للاستثمار فمهما يكن نوع الاستثمار من الصعب إن نجد فردا يوظف أموالا دون أن يكون هدفه تحقيق الربح
- تكوين الثروة وتنميتها : يكون هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها .

3ا-حمد زكريا ضياء، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأردن، 2005، ص 84

[4]-ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن عمان، سنة 2010 ص 14،13

- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات :وبذالك فان المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
- المحافظة على قيمة الموجودات :يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها. [5]
- تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد (أرباح) مقبول.
- حماية الأموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم.
- تحقيق اكبر نمو ممكن لرأس المال.
- تحقيق اكبر دخل جاري.

5-محمد مطر إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق لنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 1999،ص 25

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة طوق النجاة بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار أو المستضيفة وهذا لمميزاته ومنافعه التي من اجلها تتنافس الدول لاستقطابه وكذالك تبحث الشركات عن الموارد لاستغلالها وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له واشكالة.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة إلام في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة في تلك الفترة ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع ملكية أسهم رأس المال والإرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدول المضيفة طالما أنها تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج .[6]

- **تعريف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة** : الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذالك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد أخر هو(البلد المضيف)

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر هو توظيف الأموال الأجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وهي الدولة المضيفة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة ،والذي له الحق في إدارة موجداته في بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه [7]

-بأنه تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة، وذالك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى. أو انه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار.[8]

6-ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره ص 98

7ـــ باسم حمادي الحسين، الاستثمار الأجنبي المباشر ، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان 2014ص 17-18

8– ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره ص 98

المطلب الثاني :النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نجد مجموعة من النظريات التي تفسر الاستثمارات الأجنبية ودوافعها وهي :

-نظرية التحركات الدولية لرأس المال : تعتبر هذه النظرية الاستثمارات المباشرة كحركات في رأس المال، حيث ترجع هذه التحركات إلى اختلاف في أسعار الفائدة بين الدول .

-نظرية المنشأة الصناعية: تختلف هذه النظرية عن النظرية الأولى في أنها تعتمد على الفرض النظري للمنافسة الكاملة، وتبني تحليلها على افتراض عدم كما السوق .

-نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية : تؤكد علة أهمية امتلاك المزايا الاحتكارية حتى يكمن للاستثمار المباشر في الخارج، كما أن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة يمكن تحقيق جودة الإنتاج.

- نظرية المنهج العلمي: تعتمد هذه النظرية على عمل استقصاءات أو استبيانات توجه إلى الشركات المستثمرة في الخارج عن الدوافع، والعوامل التي تدعوها إلى الاستثمار في الخارج وتقسم هذه النظرية إلى العوامل التي تدعو إلى الاستثمار في الخارج إلى ثلاث مجموعات رئيسية :[9]

1 مزايا المكانية للدولة المستضيفة للاستثمار .

2- المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة.

3- عوامل أخرى نبرز الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة.

-النظرية الانتقائية:يرى رواد هذه النظرية إن الاستثمار الأجنبي المباشر دالة في ثلاثة كتغيرات هي

1-المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة.

2- المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي .

3- المزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

[9]-جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان- الأردن-، سنة 2014 ص316،317

المطلب الثالث:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عديد الإشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض موجز لهذه الأغراض:

-استثمار باحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشريكات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية الخام التي تتمتع بها العديد من الدول وخاصة في مجال البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى .

- استثمار باحث عن الأسواق :ساد هذا النوع من الاستثمار في الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، يعتبر ذالك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات .

-استثمار باحث عن الكفاءة في الأداء : ويتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع الأجور في الدول الصناعية بعض الشركات إلى الاستثمار في عدد الدول النامية.

- الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة في نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم شركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية .ومن أهم الأشكال ما يلي :

الاستثمار المشترك: وهو احد المشروعات الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه إلى الإدارة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية .

-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق وغيرها من النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة .

-مشروعات او عمليات التجمع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجلها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة .

- الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات وذالك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات .

المبحث الثالث :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه و دوافع

سبب اختيار المستثمرين لبلد ما لأجل استثمار أمواله لايأتي عبثا بل وفق مجموعة من الضوابط وهذا هو ما سنعالجه في هذا المبحث بغية التعريف بأهم المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر والخصائص والدوافع .

المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا –المناخ الاستثماري :

هو مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون أخر، ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر على الجدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائد في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل ووحدة واجدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة[10].

ثانيا :محددات الناخ الاستثماري

يمكن حصر المحددات في النقاط التالية

1–المحددات السياسية أو المناخ السياسي : إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وينال رضا مواطني تلك الدولة، يعتبر أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين ودفعهم للتوطين في بلد ما للاستثمار ،لان المستثمر الأجنبي لا يقبل على الاستثمار في إي دولة بعد أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها، فمن غير المعقول أن يقبل مستثمر أجنبي على إرساء مشاريع استثمارية في دولة ما تتميز بالتغير المستمر في الحكومات والاضطرابات الداخلية.[11]

10– ماجد احمد عطا الله مرجع سبق ذكره ص 12

11–حمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الناشر العربي للمعارف، سنة 2015 ص 14

2-المحددات الاقتصادية: ويأتي هذا العامل في المرتبة الثانية ، إلا انه يوجد عدد من العوامل الاقتصادية والتي تساعد في جلب أو عدم جلب الاستثمارات الأجنبية وهي كما يلي :

- حجم السوق : يعد حجم السوق واحتمالات النمو في العوامل العامة المؤثر في قرار توطن الاستثمار الأجنبي، إن كبر حجم السوق الحالي آو المتوقع يؤدي إلى المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
- سياسات اقتصادية كلية مستقرة:أن السياسيات المالية والنقدية والتجارية تعطي إشارات إلى المستثمرين عن درجة تحرر الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وتوفير المناخ الملائم للاستثمار.
- الناتج المحلي الإجمالي : نجد إن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المستثمرين لتحقيق اكبر قدر من الأرباح
- معدل النمو الاقتصادي: إن تحقيق الاقتصاد لمعدلات نمو مرتفعة يضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة استثمار إرباحها سواء بالتوسيع في المشروعات أو إنشاء مشروعات جديدة .
- معدل التضخم : يعد التضخم مقياسا لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ويؤدي إلى زيادة تكلفة استخدام رأس المال في الدولة المضيفة والتأثير السلبي على ربحية المستثمرين.
- سعر الصرف : في دراسة ل gaves 1996 وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين المعدل الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أمريكا، كما إن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري بحيث تجعل من العسير عمل دراسات جدوى كما تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة ولا سلطان للمستثمر عليها
- تكلفة اليد العاملة : تعتبر تكلفة اليد العاملة من أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذالك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من اجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها

3-المحددات القانونية والإدارية: تتعلق أساسا بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، ويمكن تداول أهم المحددات في النقاط التالية :

- ✓ توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ توفير أنظمة ضريبية ومالية فعالة كالحوافز بمختلف أنواعها .[12]

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر :

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها

1 – الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال امثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدولة المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة .

2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذالكمن خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة كبيرة لتواجده .

3- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية و من جهة يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى انه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، ويتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة فهو يتنقل إلى الأماكن التي توفر له اعلي أرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة والرخيصة .

4- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة الشرطية حيث تحويل الإرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى نجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه .

5- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها اكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذالك يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ استثماري ملائم ومناسب .[13]

12-دغيش خيرة، الخوصصة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أطروحة نيل الدكتوراه ،جامعة الجزائر 3،2017-2018 ص 84،85/83

13- ماجد احمد عطا الله مرجع سبق ذكره، من 101 إلى 104

المطلب الثالث : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : بالنسبة للدولة الأم:وتتقسم إلى أربع دوافع نبرزها في ما يلي

1/البحث عن الأسواق من طرف المؤسسات المستثمرة:تؤخذ قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمرين الأجانب بدافع البحث عن الأسواق عند التأكد من أهمية إنتاج السلع والخدمات للزبون الأجنبي عن طريق تواجدها محليا، وذالك للاقتراب منه أكثر والتعرف على أذواقه وحاجياته وبالتالي التكيف بسرعة لتلبيتها عن طريق تغير آليات التسويق .

2/البحث عن الموارد: من الأسباب التي تدفع المستثمرين للاستثمار في الخارج هو محاولة الحصول على موارد طاقوية جديدة استخراجية كانت أو زراعية تكون متوفرة أكثر وذات نوعية أفضل من تلك الموجودة في البلد الأم

3/ البحث عن الفاعلية : يقصد بها استغلال الأفضل للتكاليف وعناصر الإنتاج عن طريق الجباية المنخفضة واليد العاملة الرخيصة وغيرها من التسهيلات والدوافع التي تساعد في جذب الاستثمارات .

4/البحث عن الأصول الإستراتجية:وهي محاولة الوصول إلى الاحتكار النسبي خاصة في البلدان التي لا تتوفر على تكنولوجيا أو مزايا تنافسية لهذه الشركات المستثمرة .[14]

ثانيا : بالنسبة إلى الدول المضيفة: تكمن دوافع استقطاب الدولة المستضيفة للاستثمار في النقاط التالية

1. سد فجوة ادخار – استثمار – : في حالة عجز الادخار المحلي على توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يتم الاستعانة بالتمويل الخارجي عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها
2. تحسين وضعية ميزان المدفوعات : إن الإنتاج من اجل التصدير يساهم في زيادة المقبوضات المالية الخارجية للدولة المضيفة، زيادة على ذالك فان المستثمر ملزم بدفع الضرائب وضرائب على الأرباح إذا حقق إرباحا مستقبلا .
3. زيادة تراكم رأس المال الثابت والإنتاج الوطني : سعى الدول المضيفة في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بهدف رفع الطاقة الإنتاجية ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

14- بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر3، 2015/2014 ص14،13،12،

4. الاستغلال الأمثل للموارد المالية : إن التدفقات المالية الأخرى كالقروض والإعانات قد تستخدم في مشاريع اقل أهمية عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوجه تمويله لأجل تحقيق الأرباح للأمد الطويل
5. تخفيض مستوى البطالة: الاستثمارات الأجنبية تساعد الدول على تخفيض مستويات البطالة وذالك عن طريق التشغيل المباشر أو الغير المباشر كالنقل والتوزيع ونقاط البيع...الخ .
6. نقل التكنولوجيا: إن الاستثمارات الأجنبية تنقل معها الفن الإنتاجي الحديث والطرق التقنية ونظم التسيير والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية.... الخ .[15]

15- بن عاشور رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص17،18

خلاصة:

يمكننا القول بان موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اخذ ونال اهتمام الكثير والمفكرين والهيئات الدولية والإقليمية، ذلك بأنة يعد قاطرة النمو الاقتصادي حيث يلعب دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها واختيار شركائها الأجانب، فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن له أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانيات الغير المتوفرة والغير متاحة في الدول المضيفة، وذالك من خلال مساعدته في الانتشار و تزايد ظهور الشركات متعددة الجنسيات صاحبة نقل التقنية ورأس المال الأجنبي الذي تستعين به معظم الدول لتوسيع القاعدة الاستثمارية للدولة وذالك باعتباره مصدر تمويل لتحديث وتطوير منشاتها الإنتاجية وغير من مكونات الاقتصاد.

الفصل الثاني

الحوكمة (الحكم الراشد)

مقدمة :

الحوكمة أو الحكم الراشد هو النقطة التي وقف عنها علماء السياسة والاقتصاد على حد سواء نظرا لأنها نقطة غير مادية لكنها تتحكم في الموارد الاقتصادية بشكل كبير ،وعليه وجدت الحوكمة مكانا لها بين صفحات الباحثين حول كيفية توظيفها في أحسن موقع لأجل استثمار الموارد والنهوض بالاقتصاد الوطني .

ظهر مفهوم احكم الراشد ***La Bonne Gouvernance*** كمحدد أساسي ومدخل جديد لتحقيق التنمية المستدامة وهذا ما يتجلى في التوجهات العديد من مؤسسات التنمية الدولية، كما يظهر ذلك في كتابات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الإفريقي من أجل التنمية، هذا إضافة إلى اللجان المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وقبل التعمق في مفهوم الحكم الراشد وكذا توجهات المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة بتطبيق المفهوم ووضع مقاييس ومؤشرات خاصة به، ارتأينا معرفة الكيان العام وكذا الظروف والعوامل إلي أدت إلى ظهور هذا المفهوم وما يطرحه من إشكاليات سواء على المستوى النظري أو العملي

وعليه تطرقنا في موضعنا هذا إلى ماهية الحوكمة وحاولنا قدر الإمكان إيصال الفكرة حول أهميتها ومؤشراتها وكيفية تفعيلها وقد فصل المبحث إلى ثلاث مطالب كانت كما يلي:

المبحث الأول :ماهية الحكم الراشد .

المبحث الثاني :آليات الحوكمة أبعادها الأطراف الرئيسية فيها.

المبحث الثالث : مؤشرات قياس الحوكمة ومعوقاتها

المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد

إن معظم الحكومات والشعوب جمعها تتطلع إلى حقيق التنمية المستدامة غير أن هذا الهدف منوط بنظام حكم خاص به، وهو ما يسمى حكم الراشد الذي يعتمد على المساواة في: المعاملة، حرية الاختيار، التعبير عن الرأي وفرص المشاركة في عمليات إدارة احكم.

المطلب الأول: نشأة الحكم الراشد

لقد شاع استعمال مصطلح احكم الراشد من قبل المؤسسات الدولية مع نهاية عقد الثمانينات، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه برامج التثبيت والتكييف الهيكلي تطرح العديد من الصعوبات للغالبية العظمى من الدول النامية وقد تم تشخيص هذه الصعوبات من قبل البنك الدولي أنها تعود إلى الأخطاء في تنفيذ تلك السياسات وليست إلى السياسات نفسها لان تنفيذها كان يخضع لسيطرة الفساد واليات المؤسسية السيئة، والأنظمة القانونية الضعيفة، نقص الشفافية في الإدارة العامة والعجز عن تقدم أي خدمات العامة بكفاءة وفعالية.

ونظرا الاستقرار مبادئ السيادة في كل دولة وضرورة عدم التدخل يف شؤونها الداخلية فقد وحددت هذه

المؤسسات الدولية صعوبة في التوفيق بين احترام هذه المبادئ المستقرة والحاجة إلى توجيه النظر إلى أهمية أساليب

الحكم الراشد في حقيق التنمية، فكان مفهوم احكم الراشد ***LaBonne Gouvernance*** وليد هذه

الصعوبة، حيث وجدت هذه المؤسسات الدولية جدال واسعا اتجاه هذه القضايا دون أن تهتم بتدخل في الشؤون الداخلية وخصوصا في نظام الحكم، كما أنها جدت في المصطلح وغموضه ساعدت على استخدامه

في أماكن متعددة وبذلك تمكنت من الاختفاء ورائه لطرح العديد من القضايا الحساسة مثل الفساد، الديمقراطية، المشاركة وحقوق الإنسان[1]

ولذا أصبح التزام هذه الدول بمنهجية الحكم الراشد والسعي في تجسيدها على أرض الواقع أمرا في غاية الأهمية لما ينطوي عليه من أمور أخرى على تكامل أدوار الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المجتمع المدني .

ومع أن الحكومة تتحمل بدرجة أكبر مسؤولية تحديد قواعد اللعبة في حال الحكم إلا أنه لم يعد من الممكن النظر إلى مفهوم الحكم باعتباره نظاما مغلقا، فالتغيرات إلي طرأت على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في للعالم قد أحدثت تحسنا في الأوضاع المعيشية للبشر، غير أن هذه التغيرات جلبت معها أيضا تحديات جديدة، وأصبحت مهمة الدول تتمثل في حقيق التوازن بين الاستفادة من العولمة من ناحية وتوفير بيئة اجتماعية واقتصادية تتسم بالأمان والاستقرار من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد

تطرح المفاهيم في العلوم الاجتماعية عدة إشكاليات خاصة المفاهيم إلي يتم ترجمتها من اللغة الانجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية، وهذه الإشكاليات تبدأ أولا في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها لعدد من المفاهيم، فضلا على عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى أو الدلالات إلي تعكسها باللغة الانجليزية أو الفرنسية، وهذا ما وجده بالنسبة لمفهوم الحكم الراشد حيث لوحظ وجود عدة ترجمات التي تعكس دلالات المفهومة وأهدافه ويمكن أن يكون محصورا في هذا الإطار العديد من الترجمات ، كترجمة المفهوم إلى الحاكمة، الحكم، إدارة الحكم، الإدارة المجتمعية، الحوكمة، ...إلخ.

الحكم.مصطلح انجليزي استخدم من قبل البنك الدولي في الدراسات والتحليل سياسات التنمية، ويمكن تفسريه بأنه:" طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة." بما أن هناك العديد من التعاريف سنقدم منها ما يلي:

[1]-زايري بلقاسم، الحكم الراشد والكفاءة الاقتصادية، دفاتر مخبر البحث، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي العدد 02 كلية العلوم الاقتصادية والتسيير –جامعة تلمسان-، افريل 2002، ص22.

- يعرف الحكم بأنه:" التقاليد الهيئات إلي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما."
- عرف أيضا بأنه:" أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تسير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من

الدول، منطقة، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق،التشاور، المشاركة والشفافية يف عملية اتخاذ القرار."[2]

وهذا التعريف الأخير هو التعريف المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية وهو في الواقع مفهوم قديم يدل بالأساس على آليات ...تشترك في صنع القرار، ولقد طرأ تطور على هذا المفهوم وأصبح يعي الحكم:" تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية ذات كفاءة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم."

- ويعرف أيضا وبشكل أكثر دقة على أنه:" ممارسة السلطة السياسية، الاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة على كل المستويات، ويشمل الآليات والهيئات القانونية والإجراءات إلي من خلالها يمارس المواطنون حقوقهم القانونية ويخضعون لواجباتهم."

إضافة إلى تلك الترجمات، ترجم مصطلح ***La Bonne Gouvernance*** إلى عبارة "إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، والتي تبناها أكثر من مركز بحث كمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة جامعة القاهرة حيث يرى هذا المركز أن هذه العبارة تعكس في محتواها المعنى الأساسي للكلمة من حيث تركيزها على طريقة المعادلة: الدولة والمجتمع والعالقة بينهما.[3]

ولقد بينت هيئة الامم المتحدة أن مفهوم "الحكم الراشد أو الجيد أو السليم أو الرشيد" تعبيرا عن مصطلح ، إلا أن مصطلح الحاكمية الذي يعكس المفهوم الذي يعبر عن الدولة والمجتمع والقطاع الخاص، كما يتبنى تجمع اللغة العربية ترجمة الحوكمة أو الحكم الصالح لهذا المفهوم

[2]-سايح بوزيد، معضلة الفساد الاداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الربع بعنوان" تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تدويلها"، جامعة المدية، مارس 2000،ص 129

[3]-إدريس ولد القابلة، الحكامة، الإدارة الرشيدة، على الموقع:270 ?article hhp://www. maroc-ecologie.net/php

المطلب الثالث: تعريف الحكم الراشد

يمثل الحكم الراشد اليوم جزءا من توافق الآراء في الأمم المتحدة ، وقد مس إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية عام 2000، أن حكومات دول العالم لن تدخر جهدا في سبيل استئصال الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة و المساواة الإنسانية وتحقيق السلام و الديمقراطية و الاستدامة البيئية، وإن نجاح أو فشل أية دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا النهج يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم، ومع ذلك فليس هناك اتفاق عام بين مختلف الباحثين و المهتمين على مفهوم محدد لأخذ المصطلح، حيث أن مفهومه أخذ أبعاد و مضامين عديدة وذلك حسب أهمية وأولويات الأهداف المتبعة من قبل المؤسسات الدولية التي تحمل دور الرائد في مجال التنمية وكذلك حسب الأهداف وقناعات الباحثين والكتاب في هذا الميدان.[4]

1-تعاريف مقدمة من قبل هيئات ومؤسسات دولية

تعريف البنك الدولي:

قد كان البنك الدولي من أوائل المؤسسات الدولية إلي تناولت موضوع الحكم في نهاية الثمانينيات ويعرف البنك الدولي الحكم بأنه:" التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل المصالح العامة وهذا يشتمل:

- العملية التي بواسطتها يتم اختبار الحكومة ومراقبتها واستبدالها.
- قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها بفاعلية.
- احتراما للمواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

ولتقدير نوعية إدارة الحكم في بلد ما بأنه حكم راشد فإنه ذلك يقتضي معرفة ما إذا كانت إجراءات الحكم في المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية القائمة في البلد المعني تتصف بالشفافية والمساواة والعدل، ولذلك وضع البنك الدولي مجموعة من المؤشرات مدرجة في ستة أصناف رئيسية موزعة على

[4]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" أهداف التنمية الألفية : تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، تقرير التنمية البشرية في العالم، برنامج الأمم المتحدة، نيويورك، 2002

الجوانب الثلاث للحكم وهي: طبيعة النظام السياسي: ويتضمن كل من:الصوت والمساءلة ،عدم الاستقرار السياسي والعنف

قدرة الحكومة: وتتضمن فاعلية حكومة ،نوعية التنظيم

الاحترام والمساواة: وتنطوي على دولة القانون ،السيطرة على الفساد

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :

قد جاء تعريف" **PNUD**" للحكم الراشد سنتين بعد ظهور تعريف البنك الدولي، حيث يعتبر البرنامج أن الحكم الراشد يعكس حالة تقدم الإدارة وتطورها من الإدارة التقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع والبرامج التنموية بشفافية ومسؤولية ولذلك يعرف الحكم بأنه:" ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات ويشمل الحكم الآليات و المؤسسات إلي يقوم من خلالها المواطنون و الجماعات بتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية و الوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم ." [5]أما منظمة الحكم الراشد حسب"**PNUD**" فهي:

المشاركة:ينبغي أن يكون للجميع صوت في عملية اتخاذ القرار سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم.

سيادة القانون:تعني أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن يتم تطبيق القانون دون تحيز، وينطبق ذلك على وجه الخاص على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

الشفافية :تقوم على التدفق الحر للمعلومات ويجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة وكافية للمهتمين بها.

الاستجابة:يجب أن تسعى المؤسسات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها.

التوجه نحو بناء توافق الآراء:يعمل الحكم الراشد على التوفيق بين المصالح المختلفة للتواصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة اجتماعية مشتركة.

الإنصاف:يجب أن تتاح للجميع رجال أو نساء الفرصة لتحسين رفاهيتهم.

الفعالية والكفاءة:ينبغي أن تسفر أعمال المؤسسات عن نتائج تلبي احتياجات المجتمع مع تحقيق أفضل استخدام للموارد.

[5]-حمد فال ولد فال مكط، الحكم الراشد وحقيق التنمية في دول الجنوب "حالة موريتانيا"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية "إدارة أعمال"، جامعة تلمسان، 2002/2002، ص22.

المساءلة:جب أن يكون القرار في الحكومة والمجتمع المدني مسئولين أمام الجمهور العام وأصحاب المصلحة المؤسساتية.

الرؤية الإستراتيجية: يمتلك القادة والجمهور منظور واسع وطويل الأجل للتنمية الإنسانية ومتطلباتها من جهة والتنمية الاقتصادية المستدامة من جهة أخرى وحقيق الديمقراطية.[6]

تعريف صندوق النقد الدولي FMI:

عرف الحكم الراشد على أنه:" الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما خدمة لتنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع."[7]

التعاريف المقدمة من قبل بعض الباحثين:

لم يقتصر تعريف الحكم الراشد على المؤسسات الدولية فقط، بل هناك تعاريف متنوعة ومتعددة ووجهات نظر يسوغها الكتاب والباحثون والمهتمون ومن أهمها:[8]

نجد أن مورتن بوس**Marten Boos** اعتمد على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني الذي اعتبره أسلوب يهتم بالأنظمة ألي تشكل مجموعة من المبادئ أساسية لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية.

أما هيرمنتالسنهانس **HermatElsenhans**فيرى أن الحكم الراشد أدارة تفاعلات حكومية والغير الرسمية بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع أخاص المجتمع المدني.

Marcou et Thiebaulr فيعرفان الحكم الراشد بأنه :" الإشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات الحكومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المشاركة والمساهمة في تشكيل السياسة.
حيث يعطيان أهمية كبيرة لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة في صياغة السياسات.[9]

---

[6]-د. زبري عياش-أ. أميرة بن خلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، ، 21-22نوفمر2002،الجزائر ص 221.

[7]-مناد علي، دور الحكم الراشد في حقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2002، ص 22.

[8]-سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية لتقييم من طرف النظراء، رسالة ماجستير في القانون فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2002/2002، ص 02.

[9]حمد فال ولد فال مكط، مرجع سبق ذكره، ص22.

وعرف **François Xavier Marien** الحكم الراشد بأنه:" يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، حيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خيرتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتخلق خالفا جديدا للفعل.

المبحث الثاني:آليات الحوكمة أبعادها الأطراف الرئيسية فيها

تسعى اغلب الدول اليوم إلى تطبيق مبادئ الحكم الراشد وهذا عبر مختلف المعايير المنصوص عليها في تقارير الهيئات والمنضمات العالمية بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة ولهذا يجب المرور بأهم الآليات والإبعاد الخاصة بالحوكمة وكذا أهم الإطراف الفاعلة في الحوكمة وفي هذا المبحث سنحاول شرح هذه النقاط والتعريف بها

المطلب الأول: آليات الحوكمة

تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بين الجهات والمصالح فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي ، في حين إن برامج الأمم المتحدة الإنمائية تركز على الانفتاح السياسي ، لكن يكمن طرح أهم الآليات في النقاط التالية :

1) الشافية : تعتبر أهم الخصائص للحوكمة وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها ، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية ، وان تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة ، أن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة في عمل المؤسسات وأداءها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها، وتتلخص الشفافية بالمكونات التالية :
   - الحصول على المعلومة .
   - العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.
   - الدقة في الحصول على المعلومة .
2) المشاركة: وهي تضمن لجميع الأفراد المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان ، كما انه المفهومين (المشاركة والشفافية) مرتبطين ، فمعرف المعلومة وحدها لا يفي بالغرض،بل لابد من إن تكون هناك آليات يكون الشعب قادرا على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار أو يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة ...الخ.
3) حكم سيادة القانون :يعنى أن الجميع –حكاما ومسئولين – والمواطنين – يخضعون للقانون ولاشيء يسمو فوق القانون.

4) المساءلة: وهي أن يكون جميع المسؤولين أو الحكام أو متخذو القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، وتأخذ المساءلة ثلاثة أشكال وهي المساءلة التشريعية ، المساءلة التنفيذية،المساءلة القضائية.

5) الإجماع: هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى قرار حازم في مسألة معينة،فيجب تغليب الرأي تحقيقا لنفع الوطن.

6) المساواة: وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التميز في إطار الحكم الراشد ، فهم متساوون في المسؤوليات والواجبات والحقوق والحريات والكرامة .

7) الكفاءة: عبر الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة والمؤسسات المجتمع المدني هي تضمن استمرارية وتحقيق التقدم والازدهار.

8) العدل: وهنا المقصود هو العدل الاجتماعي حيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفالا ورجالا وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية

9) الرؤية الإستراتجية: وتعني تحديد مفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيد الأمد لتطوير وتحسين الأوضاع على كافة الأصعدة .

10) اللامركزية: وهو مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها [10].

[10] -https ://www.polics-dz.com le 23/05/2019a 22.34

الشكل رقم 1-2: آليات الحوكمة

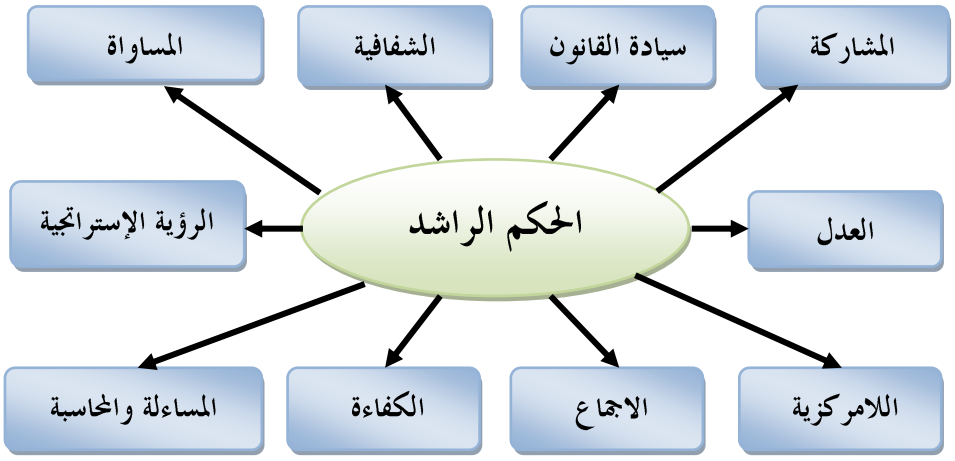

مصدر: https ://www.polics-dz.com le 23/05/2019a 22.34

المطلب الثاني : أبعاد الحوكمة:

يرى حسن عبد الكريم بأنّ مصطلح الحكم الرشيد في ترجمته العربية يتضمن ثلاثة عناصر أو أبعاد وهي كالآتي: البعد السياسي ثم البعد الاقتصادي والاجتماعي وأخيرا البعد الإداري والتقني.

أولا : البعد السياسي :تعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية ومدى شرعيتها، فلا يتصور أن تكون رشاده من دون منظومة سياسية تقوم على التمثيل الصادق والشرعية الكاملة، لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، كما يساهمان في التفاعل الايجابي بين الطرفين مما يحقق التعاون والتناصر والانصراف إلى خدمة الصالح العام، الذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل عام، ويضمن حقوق المواطنة للجميع ومن دون استثناء، وقد تم إدراج هذا البعد في معادلة الحكم الرشيد من خلال مجموعة من المعايير على رأسها الشفافية في تداول المعلومات وحرية تدفقها، والدعوة إلى تفعيل مبادئ المشاركة السياسية الشاملة، كطريقة اختيار الحكومات وكيفية استغلال وسائل الإعلام، بالإضافة إلى مساعدة القيادات السياسية على إجراء التحولات المرنة والسلسة لانتقال السلطة سلميا، هذا الأمر طبعا لن يتحقق إلاّ في ظل نظام سياسي يحترم القوانين والإرادة الشعبية التي أوصلته إلى سدة الحكم، وما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني الذي يساعد بدوره على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية.

ثانيا : البعد الاقتصادي: إن للبعد الاقتصادي أهميته القصوى في معادلة الحكم الراشد، فهذا البعد يمثل أحد أهم محاور الحكم الرشيد وخطوة أساسية في إرساء دعائم النظام الديمقراطي، ويتلخص المضمون المحوري للحكم الرشيد في الاقتصادي في فكرة انسحاب الدولة من مختلف التعاملات الاقتصادية، والتفتح أمام اقتصاد السوق الحر، إذن يكمن هذا البعد في سعي مؤسسات الدولة العامة والخاصة إلى تحقيق الرشادة الاقتصادية، كما أنّ هذا البعد يلعب دورا رئيسيا في الانتقال وتحويل عملية النمو إلى تنمية بشرية مستدامة، ولهذا فمن الأهداف والغايات التي يصبوا إليها عالم اليوم هو تجاوز مقاربة تحقيق لنمو إلى مقاربة تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة يتضح من مما تقدم بأنّ تطبيق معايير الحكم الرشيد يمكن أن يلعب دورا في تخفيض مخاطر الاستثمار، نظرا للتدفق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية عن طريق الشفافية وهو ما يمكن المتعاملين الاقتصاديين من وضع خطط و استراتيجيات تتناسب وإمكانياتهم، ولهذا فقد ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة2004 أن الدول العربية تعتبر ضعيفة جدا من حيث توفير المناخ الاستثماري أو جذب الاستثمارات الأجنبية وهي تحتل دائما المراتب الأخيرة.

ثالثا : البعد الإداري والتقني : يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءة و فعالية موظفيها، فترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية والفعالية، يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدراتها على تحقيق أهدافها.

إذن فهذا البعد يشمل نسق العمل العام الذي من خلاله يتم وضع وإعداد السياسات العامة وتطبيقها وتقويمها من طرف الجهاز الإداري، ويتكون هذا النسق من مجموع الوظيف العمومي أي مجموع الموارد المادية والمعنوية والمالية التي وضعتها الدولة بهدف إشباع رضا الإداريين لممارسة نشاطات المصلحة العامة، وعليه يمكن القول أنّ البعد الإداري للرشاد يعني التسيير العقلاني، الشفاف والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، بهدف القضاء على كل أشكال الفساد الاجتماعي والمحسوبية، وتشجيع الديمقراطية المحلية.

المطلب الثالث : الأطراف الرئيسية في الحوكمة

أولا الدولة : في البلدان التي تعني تأسيس الديمقراطية ، تقوم الدول بعدة مهام ووظائف منها إن تكون بؤرة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة ، وان تكون السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة وان تقوم بمسؤوليات توفير الخدمات الاجتماعية العامة وتهيئة بيئة التمنية البشرية المستدامة ، والحفاظ على الأطر القانونية التنظيمية مستقرة تساعد في فاعلية النشاط العام الخاص .

ثانيا القطاع الخاص: تعتبر الدولة هي العون الرئيس والأساسي في تحقيق التنمية لأي بلد ما ، إلى أنها لأتبقى الوحيدة التي لها الدور في ذالك ، فالتنمية تعتمد وتتطلب في جانب منها على خلق الوظائف ومناصب التي تمكن من توفير مستويات من الدخل التي تسمح بتحسين مستويات المعيشة ، وهنا يأتي دور القطاع الخاص حيث يكون هو المصدر الرئيسي لتوفير المناصب وفرص العمل المنتجة ويشمل هذا القطاع كل المشاريع الخاصة بالتصنيع ،التجارة والخدمات والمصارف .... الخ ، حيث تعمل هذه الأخيرة على تشجيع التنمية من خلال

- خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي .
- الحفاظ على الأسواق التنافسية .
- ضمان الحصول على القروض بسهولة .
- رعاية المشاريع التي تضمن اكبر قدر من الوظائف.
- خلق بيئة تجذب الاستثمارات المساعدة على نقل المعرفة.
- فرض سيادة القانون.
- تقديم الحوافز بتنمية الموارد البشرية[11].

ثالثا المجتمع المدني : إن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الآسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذالك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة للتنوع وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات، النقابات، الأحزاب الأندية، التعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وما هو غير عائلي .

[11] - بن نعوم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة معسكر ، سنة 2016/015 ص 30

الشكل رقم 2-2 **كل الطرق المتعلقة بالحوكمة (الحكم الراشد)**

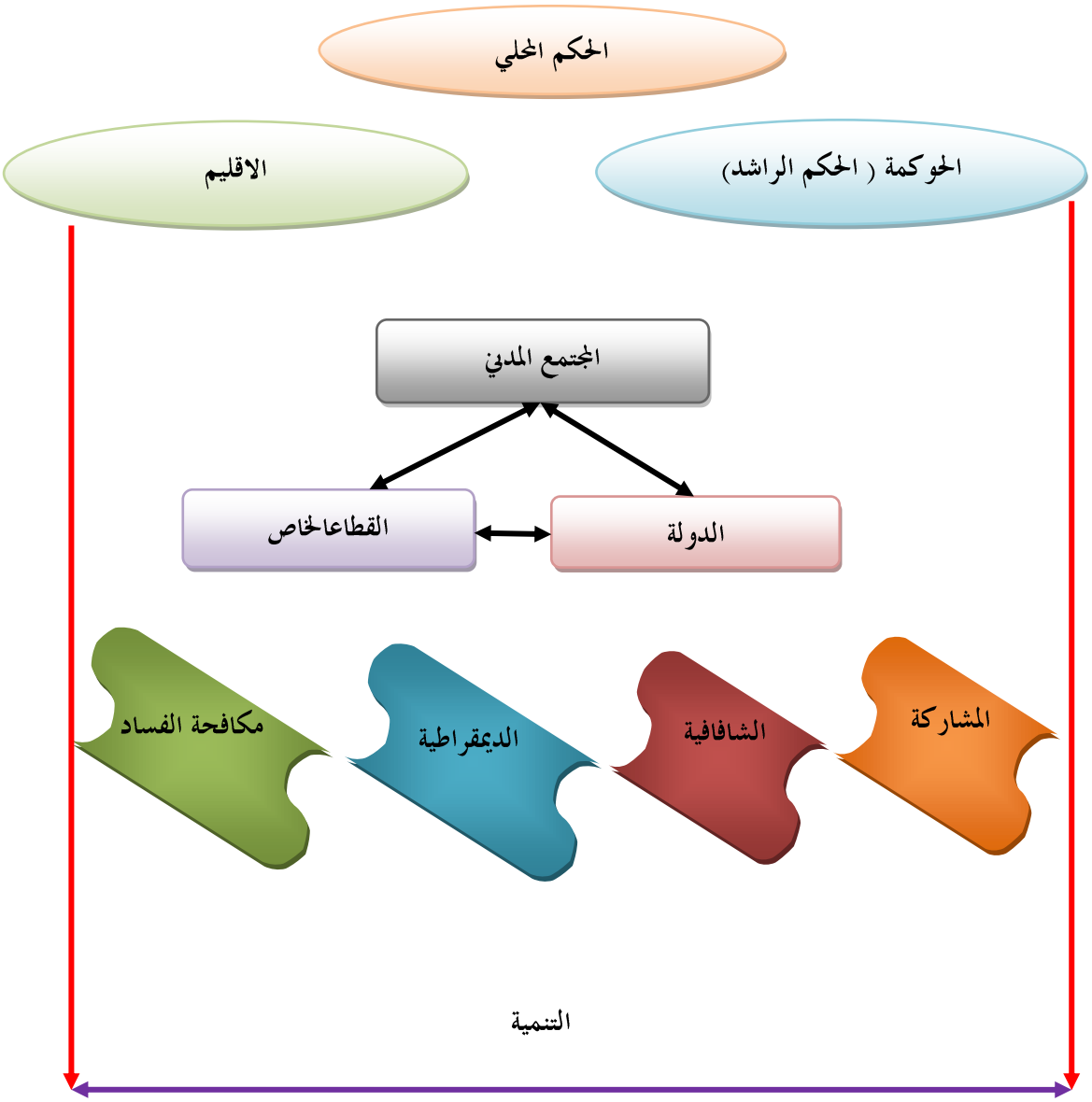

المصدر: نعوم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي –معسكر،.-2015-206، ص 05

المبحث الثالث : مؤشرات قياس الحوكمة ومعوقاتها :

لا يمكن القول أن تطبيق مبادئ الحكم الراشد في بلدا ما أفضل من البلد الأخر إلا بعد الوقوف على أهم المؤشرات وقياسها وهذه المؤشرات تختلف حسب المنضمات والدول كل كما يري من خلال التعريفات المذكورة سابقا وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم هذه المؤشرات والتعريف بها وكذالك المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ الحكم الراشد في الدول العربية

لمطلب الأول: مؤشرات قياس الحوكمة

قامت المنضمات الدولية بمراجعة مؤشرات الحوكمة وذالك منذ النصف الثاني من التسعينيات فمضمون الحكم الراشد أو الحوكمة

أ- دراسات البنك الدولي:حيث قسمه ما يلي:

1- مؤشرات تتعلق بالمشاركة والمساءلة كالحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، ومراقبة القائمين على السلطة ومساءلتهم على أفعالهم.

2- مؤشرات تتعلق بالاستقرار السياسي كتهديد المصالح الحكومية ، أحداث الانقلاب بطرق غير شرعية وكل ما يؤثر علي استمرار السياسيات وتقيد قدرة المواطنين على التعبير وهي مؤشرات حديثة

ب- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:لخصه في ثلاثة أبعاد هي:

1-أن يعيش الإنسان حياة جيدة وبصحة سليمة .

2-أن يكون متعلما .

3-أن يحصل على مستوى معيشي لائق[12].

ج- برنامج الأمم المتحدة للتنمية : حدد المؤشرات التالية لقياس الحوكمة

1- المؤشرات السوسيو اقتصادية وهي : التربية ، وتلبية الحاجات القاعدية ودور المرأة .

2- الاقتصاد، النمو، التبعية المالية للموارد الخارجية.

[12] - بن نعوم عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ص 35

3- القدرات البشرية والاستدامة.

4- الموارد الطبيعية في مجال البيئة .

5- التنوع الثقافي والديني الذي يظم الهياكل واستقطاب الوسائل الداخلية.

د-قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كهوفمان بوضع المؤشرات **التالية:**

1- صوت المساءلة: يقيس هذا المعيار مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب حكومتهم ،وكذالك حرية التعبير ، حرية التكوين ، حرية وسائل الإعلام .

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذالك الإرهاب.

3- فعالية الحكومة: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية ونوعيه إعداد السياسات.

4- نوعية التنظيم: قدرة الحكومة على توفير سياسيات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذالك ويكون بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.

5- سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المعاملين في إحكام القانون والتمتع والتقيد بها ، بما في ذالك نوعية إنفاذ حقوق وعقود الملكية والشرطة والمحاكم وكذالك احتمال وقوع الجرائم وأعمال العنف .

6- مكافحة الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، بما في ذالك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها وكذالك استحواذ أصحاب النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة .[13]

[13] - بن نعوم عبد اللطيف، مرجع شبق ذكره، ص 06.

المطلب الثاني: معوقات الحكم الراشد (الحوكمة)في الدول العربية

وقد قام المفكر العربي برهان غليون بحصر تلك المعوقات لإرساء الحكـــم الرشـــيد في معوقات ذات طبيعة اقتصادية وأخرى سياسية والبعض ثقافية والبعض الآخر مجتمعية، وهـــي ملخصة كالآتي:

خصوصية الحكم المتسمة بالغموض في الدول العربية.

ضعف وغياب مؤسسات الدولة وطغيان الأخصائية.

رفض الديمقراطية والانفتاح السياسي.

الاعتماد على الريع لضمان شرعية السلطة.

غياب معارضة قوية وبناءة يكون هدفها المصحة العامة.

غياب ثقافة المشاركة والاشتراكية لدى النخبة السلطوية.

انتشار الجهل والأمية في الأوساط الشعبية.

عدم وجود إرادة حقيقية عند الدولة في معالجة مشاكلها وتناقضاها.

الانغلاق الذي يمثله النظام السياسي في الدول المتخلفة.

هيمنة العلاقات الاجتماعية العشائرية والعائلية على مؤسسات ودواليب الحكم[14].

[14] - ابرادشة فريد، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3 ،2014، ص85-88.

الخلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول بان الحكم الراشد أصبح يمثل مدخلا أساسيا في انضباط وتحسين الأداء بمختلف المنظمات ، ولعل الجهاز الحكومي هو الاحوج لمثل هذه الأداة لأنه يعتبر العمود الفقري والركيزة التي يتوقف عليها فشل وعجز الدولة أو نجاحها وتطورها ، وبرز ذالك من خلال كثرة اهتمام الباحثين والهيئات الدولية بدراسة هذا الموضع وتناوله في عدة جوانب وعلى العديد من الدول لقياس مدى تطبيقها لمضامين الحكم الراشد حيث تعتبر الشفافية ، المشاركة ، والمساءلة من أهم مداخل تحقيق ذالك باعتبارها أهم الخصائص الحكم الراشد الجيد.

الفصل الثالث

دور الحوكمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

تمكنت الجزائر من إرساء بعض مبادئ الحكم الراشد، حيث عمدت إطلاق عدة برامج إصلاحية كخطوة لتحقيق الحكم الراشد وتجسيد الإدارة الاقتصادية وتعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية للحد من الفقر ، وتعزيز دول الحق والقانون ، كما رافق تلك الإصلاحات إطلاق مشاريع تنموية تندرج ضمن سياسة الحكم الراشد ، وهو الأمر الذي استدعى إدارة جيدة للموارد وذالك عن طريق تعزيز إجراءات الوقاية من الفساد ومكافحته .

تزايدت أهمية الاستثمار نظرا لان جميع الدول النامية أصبحت بحاجة ماسة إلى رؤوس الأموال لتحقيق تنميتها الاقتصادية وتمويل عجزها الراجع إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية ، وفي الجزائر كانت أزمة انهيار أسعار البترول هي المنعرج للتوجه الدولة نحو استقطاب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى هذا الأساس وضعت الجزائر مجموعة من الخطط والمشاريع لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بسن القوانين ووضع التسهيلات وغيرها من ما يجذب المستثمرين الأجانب .

تفصيل كل المعطيات المتاحة من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول : واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المبحث الثاني : واقع الحكم الراشد في الجزائر .

المبحث الثالث : دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

المناخ الاستثماري هو مناخ عام ومستمر نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج التشريعات خاصة أو استثنائية لجب بعض الاستثمارات، بل تكون محمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل، وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابيا.

وقد فصلنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي :

المطلب الأول : واقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

المطلب الثاني : الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر.

المطلب الثالث : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر .

المطلب الأول : واقع المناخ الاستثماري في الجزائر :

هناك من يرى بأن، مناخ الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تعني مجموع السياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسات النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى الأنظمة القانونية والقضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام

أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعقبه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبة والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار[1].

1- :عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر:

نستخلص مما سبق أن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية،...الخ كما يظهر في الجدول الأتي.

[1] – بن حمو فايزة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثره على المناخ التجاري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.3، 2016/2015،ص54

جدول رقم 1-3: المتغيرات المشكلة لمناخ الاستثمار:

المتغيرات	أمثلة
الاقتصادية	الناتج الداخلي الخام (العام / لكلساكن / نموه 10 سنوات)، معدل نمو الدخل الفردي، الهيكل الاقتصادي والمالي، الميزات التجاري وميزان المدفوعات، دخل الأسر وتوزيعه وضعية الاقتصادية، الإنتاج المحلي الصناعي، مهارة اليد العاملة، الأرصدة من النقد الأجنبي، المديونية الخارجية، الاندماج إلى وحدة اقتصادية، نمو الإنتاج والاستهلاك سوق المال، بورصة الأوراق المالية، معدل الفائدة، الوضعية النقدية، معدل التضخم، النظام الضريبي توافر الهياكل القاعدية الطلب الكلي، ومميزاته وتطوره (الإنتاج الوطني + الواردات – الصادرات) سياسة الصرف وثبات أسعار الصرف، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج وجود اتفاقيات للتعاون التقني ، وجود بروتوكولات مالية، وجود إجراءات حمائية (ضوابط التجارة الخارجية، القيود المفروضة على الواردات والصادرات، نظام الحصص، حواجز تعريفية: الحقوق الجمركية)، حماية الملكية الصناعية وضعية القطاع المالي، تطور الأسعار ، معدل البطالة، معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي. المعطيات التجارية: العوامل التسويقية، (حجم السوق ومعدل نمو المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان والإشهار والترقية، احتمالات التصدير المستهلكين المحليين، والمحتملين، التسهيلات الإنتاجية، هيكل الأسعار)ن والعوامل المتعلقة بالتكاليف (توافر الثروات الطبيعية، القرب الجغرافي، وفرة اليد العاملة، مستويات الأجور مدى انخفاض تكاليف النقل و المواد الأولية والسلع الوسيطية). معطيات فنية وتكنولوجية براءات الاختراع وحمايتها، طرق نقل التكنولوجيا وتنميتها. معطيات جغرافية: المناخ المسافة ، الأرض، استغلال الأراضي.
السياسة	الاستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي، (ديمقراطي) نظام الحكم الأحزاب (تعدد الأحزاب) الوزارات ، موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية، علاقة البلد بالبلدان الأخرى.
القانونية	القوانين ذات الصلة بالاستثمار (قانون الاستثمار ، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، وقانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي عدالة القضاء، وجود اتفاقيات مثل إتفاق عدم الازدواج الضريبي الحوافز والضمانات

	الامتيازات، رخص حول الاستثمار، رخص الإستراد، الإجراءات الإدارية (بيروقراطية)
الاجتماعية	القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، نظم التعليم، نسبة الأمية، وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مستوى وظروف معيشة السكان، هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية، العادات والتقاليد، أذواق المستهلكين، هرم الأعمار، درجة الكثافة السكانية وتوزيعها، معدل المواليد والوفيات، معدل نمو السكان، توزيع السكان حسب السن، الجنس اللغة المستعملة الوضعية الاجتماعية (مضطربة، وجود معارضات عنيفة، المظاهرات والإعداءات) اللغتان، التاريخ، الديانات.
متغيرات أخرى	عوامل موضوعية يصعب تقييمها وترتبط بعلم النفس والإجتماع (القومية، مدى تقبل صنع في تجاريا) العوامل العلمية أو التشغيلية، أطراف التعامل المنظمات والأجهزة والتنظيمات الحكومية، مدى احترام المعايير الدولية، وغيرها.

المصدر: بن حمو فايزة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر3، 2016/2015، ص 55،54

1-1 المتغيرات الاقتصادية الجزائية:

أ- حجم السوق: تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، حيث بلغ عدد السكان أكثر من 38 مليون نسمة في 2015، وهذا ما يجعل الاستهلاك كبير، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات سنة 2014 أكثر من 60 مليار دولار.

ب- بنية النقل: فبالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جدا نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة جد قليلة مقارنة بعدد السكان ومساحة الجزائر، نفس الشيء بالنسبة للسكة الحديدة، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 41 مطار.[2]

2- : المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أعطى القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار إلى أربعة أقسام حدد فيها جميع المزايا التي تستفيد منها الاستثمار وذلك على النحو التالي:[3]

[2]-بن حمو فايزة ،مرجع سبق ذكره، ص 56

[3]ا-قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار من المادة (05) والمادة (11)،

القسم الأول: الحكام العامة: حيث حدد هذا القسم الاستثمارات التي تستفيد من المزايا وأقسام هذه المزايا وشروط الاستفادة منها وذلك ما جاءت به المواد من المادة (05) إلى المادة (11) من القانون 16-09، وقد تم تحديد شروط الاستفادة بشكل مفصل من المرسوم التنفيذي رقم 17-101، الذي يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات.

القسم الثاني: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات للاستفادة:

I. الاستثمارات المنجزة في الشمال: تستفيد هذه الاستثمارات من المزايا التالية:

1- بعنوان مرحلة الإنجاز:

أ- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ج- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعرض والرسم الإشهار عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

د- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري والمبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية و تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

ه- تخفيض بنسبة 90% من مبالغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.

و- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

ز- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2- بعنوان مرحلة الاستغلال:

أ- الإعفاء من الضريبية على أرباح الشركات.

- الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار، الموقع الإلكتروني: www.andi.dz/index.php/ar/regimes-davantages المتصفح بتاريخ 2019/02/15 على الساعة: 11:45.

ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ج- تخفيض بنسبة 50% من مبالغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

II. الاستثمارات المنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة[4]:

1- بعنوان مرحلة الإنجاز: زيادة على المزايا المذكورة في مرحلة الإنجاز الخاصة، بالاستثمارات المنجزة في الشمال البنود: أ-ب-ج-و-ز، تستفيد هذه الاستثمارات مما يأتي:

أ- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

ب- التخفيض من مبالغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م2) خل فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

بالدينار الرمزي للمتر المربع (م2) خل فترة خمس عشر (15) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبرى.

2- بعنوان مرحلة الاستغلال: من المزايا المذكورة في مرحلة الاستغلال الخاصة بالاستثمارات المنجزة في الشمال، البندان، أ-ب، لمدة عشر (10)ن سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية ، بناء على طلب المستثمر.

القسم الثالث: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و / أو المنشئة لمناصب الشغل

ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة سابقا، من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ التسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر .

[4] - المادة (13) من نفس القانون 16-09.

القسم الرابع: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمار ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

حيث تنشأ هذه الاستثمارات نتيجة اتفاقيات ومفاوضات بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باسم الدولة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

1- يمكن أن تتضمن المزايا التالية:

أ- تمدد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات.

ب- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية، والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي تمنحن بعنوان مرحلة الإنجاز.

2- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسوم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، ولمدة لا تتجاوز خمس (05) سنوات.

تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة.

ثانيا: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تضمن القانون رقم 16-09 السابق الذكر الضمانات الممنوحة للمستثمرين نذكرها على النحو التالي:

- يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم، مع مراعاة الأحكام والاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية.
- عدم إلغاء أو مراجعة المزايا الممنوحة للمستثمر حسب القانون 16-09 حتى لو طرئ تغيير او تعديل عليه إلا أن طلب المستثمر ذلك صراحة.
- لا يمكن مصادرة الاستثمارات المنجزة وإذا وقعت مصادرتها يترتب عليها تعويض كامل ومنصف.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الخاص في حالات معينة لإنهاء الخلافات بين المستثمرين الأجانب والدولة الجزائرية عند وجود إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ابرامتها الجزائر مع المستثمرين متعلقة بالمصالحة والتحكيم .

- حرية تحويل أرباح المستثمرين الأجانب إلى الخارج.

3-:العوائق الإستثمار الأجنبية في الجزائر

أولا: العوائق السياسية:

إن المخاطر السياسية من أهم العوامل التي ترتكز عليها المؤسسات الدولية لتقييم بيئة الأعمال في البلدان المعينة بالدراسة، وقد أثرت الاضطرابات السياسية والأمنية في العشرية السوداء في التسعينات على هيكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، ورغم تحسن الأوضاع الأمنية وانخفاض درجة المخاطرة السياسية في السنوات الأخيرة إلا أن المستثمرين لا يزالون متوجسون من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر.

إن الموقف السياسي الرسمي الرافض أو الراغب في هذا النوع من الاستثمارات بدا بتغير منذ 1990 بتاريخ انطلاق الانتقال إلى اقتصاد السوق، ورغم التضارب في المواقف السياسية لمختلف الأحزاب السياسية إلا أن الموقف السياسي الرسمي [5] يعلن ترجيبه، بالاستثمار الأجنبي المباشر ويعلن تكريسه لحرية الاستثمار وينوي تسهيل إنشاء المؤسسات كما يخطط لإدخال تحسينات على قانون الاستثمار تحد من العراقيل التي يواجهها المستثمرين الأجانب في الجزائر مع الاحتفاظ بالقاعدة المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر (51-49)، وحق الشفعة اللذان يعتبرهما الوزير الأول السابق من المبادئ الكبرى للاستثمار في الجزائر.

ثانيا: العوائق القانونية

إن التراجع المستمر في قوانين الاستثمار وتعددها أعطت الإنطباع بعدم الاستقرار في البيئة القانونية ونذكر في هذا الصدد كيف أن المشرع الجزائري كان قد أفرد المستثمر الخاص بقانون والمستثمر الأجنبي بقانون أخر في إطار شراكته مع القطاع العمومي الوطني ثم تراجع وألغى القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة والقانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، وأصبح بالتالي المستثمر الخاص المحلي والمستثمر الأجنبي يخضعان لنفس النظام المطبق على الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها سنة 1993، ثم صارت جميع الاستثمارات الوطنية والأجنبية تخضع لنظام واحد سنة 2001.

[5] – عن الكلمة الافتتاحية للوزير الأول السابق خلال اجتماع الثلاثية السابع عشر، (2014)، الجريدة الإخبارية الجزائرية في 20 سبتمبر 2014، www.elikhbaria.com

ومن الجهة أخرى يشكل افتقار النظام القضائي إلى الخبرة والمعرفة الجيدة بالقضايا التجارية المرتبطة بالاستثمار عائقا أخر لتطور مناخ الاستثمار حيث لا توجد محاكم مؤهلة للتعامل مع بعض القضايا التجارية مثل المنافسة ومكافحة الإغراق وقضايا البنوك وأعمال المقاولات.

ثالثا: العوائق الإدارية والتنظيمية:

إن هذه العوائق مرتبطة بكثرة الهيئات المتدخلة في النشاط الاستثماري والتنازع في الاختصاص فيما بينهماANDI et CNI (بين مديريات في الوزارة الوطنية)، وكثرة الإجراءات الإدارية وتعقدها، ورغم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغرض متابعة الاستثمار إلا أن المؤشرات الدولية و تجمع على أن هناك تعقيدات على مستوى الإجراءات من حيث تعددها أو من حيث التأخر في مدتها، ويقارن مثلا مؤشر doing business في 2015 المدة التي يستغرقها المستثمر في إنشاء مؤسسة جديدة وهي 22 يوم في الجزائر، بينما تساوي في بلدان OCDE 9 أيام وفي الاقتصاديات التي سجلت أحسن الممارسات الإدارية والتنظيمية كنيوزيلندا 0.5 يوم، كما ان عدد الاجراءات فنشاء المؤسسة الجديدة تصل إلى 13 إجراء في الجزائر بينما هو في نيويورك مجرد إجراء واحد و 6 في إسبانيا و 10 في تونس.

كما أن عدد الإجراءات المتعلقة بتسجيل الملكية يصل إلى 10 في الجزائر بينما هو لا يتعدى إجراء واحد في الاقتصاديات المسجلةلأحسن أداء ويصل إلى 4 إجراءات فقط في تونس، كما أن الأجل المتعلق بتسجيل الملكية يصل إلى 55 يوم بينما يصل إلى 39 في تونس ويوم واحد في الاقتصاديات التي سجلت احسن أداء (ثلاثة دول في العالم سنة 2015).

إن هذه المعطيات تبين أن هناك خللا في الممارسات الإدارية وأن الصلاحيات الكثيرة التي أوكلت للأجهزة الإدارية الخاصة بالاستثمار الأجنبي لم تعكس طموحات المستثمرين، وتمكن أن نلخص النقائص الإدارية التي تشوه المناخ الاستثماري في الجزائر في النقاط التالية:

- تفشي البيروقراطية في الأجهزة والمصالح الحكومية.
- كثرة الإجراءات الإدارية وتعقدها.
- عدم كفاية الترويج للاستثمار الأجنبي.
- عدم توفر المعلومات للمستثمر عن السوق المحلية وعدم دقتها وتضاربها أحيانا إن وجدت.

- عدم توفر قنوات التسويق وعد فعاليتها (عدم وجود شركات متخصصة في مجال التسويق الدولي).
- غياب هيئة تتكلف بالاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة.
- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين كالغاز والكهرباء (صنفت الجزائر في المرتبة 147 من حيث الحصول على الكهرباء في 2015).
- عدم استغلال نظام الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصال الحديثة للتعامل مع المستثمرين.

رابعا: العوائق الاقتصادية:

إن تقارير البنك الخارجي الأخيرة 2013 تشير إلى الأداء الاقتصادي والمالي الإيجابي (في الفترة 2001-2008 خصوصا) مما سمح بتراكم موارد ادخارية استطاع من خلالها الاقتصاد الوطني أن يواجه الصدمة الخارجية لـــــت: 2008، وقد استمرت درجة الاستقرار النقدي والمالي إلى غاية 2012 و 2013 واستمر النشاط الاقتصادي في دينامكية مدفوعا بالنمو الاقتصادي الناتج عن المحروقات.

كما أن السياسة الاقتصادية الكلية الحذرة خلال العشر سنوات الفارطة استطاعت أن ترفع من احتياطي الصرف كما حافظت على مستوى منخفض جدا من إجمالي الدين، وأن تسيطر على معدل التضخم.

ولكن رغم هذه المجهودات تبقى الجزائر تواجه مشاكل اقتصادية وعراقيل نوجزها في المحاور التالية:

المنافسة الحادّة للسوق الموازي:

إن القطاع الموازي يسيطر حسب الخبراء الاقتصاديين على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية خارج قطاع الفلاحة، ويشغل حوالي 17.2% من حجم العمالة وبدون تغطية اجتماعية وتسيطر على 65% من فروع المنتجات الأساسية التي تنفق عليها 70% من العائلات جل مداخليها تقريبا.

إن هذه الكتلة المتداولة غير الرسمية تشجع على الطلب في السوق الموازي لعملة وتزيد من التشوه في الاقتصاد.

إن القطاع الموازي حسب نفس الخبراء هو نتيجة للبيروقراطية واختلال أجهزة للدولة، كما تقودنا دراسة، حول القطاع الموازي في الجزائر سنة 2013 إلى حصر مجموعة من الأسباب التي تدفع إلى ظهور القطاع الموازي، ونوجزها فيما يلي:

- ضعف في امتصاص القوة العاملة بصورة رسمية.
- تعدّد الضرائب ونقل الإجراءات.
- تعقد بيئة الأعمال في الجزائر فهي لا تشجع على تسجيل المؤسسات بصورة رسمية.
- نوعية الخدمات العمومية تؤثر على القطاع الموازي، إذ يسهل الاستغناء عنها إذا لم تكن ذات جودة وتوفر الحماية اللازمة.
- غياب سيادة القانون يشجع على القطاع غير الرسمي.

وتخلص الدراسة المعتمدة على تحقيق شمل 550 عائلة أن القطاع الموازي يهيمن على النشاطات الحرة ويتميز في قطاع الخدمات، التجارة، البناء والأشغال العمومية وصناعة الغزل والنسيج.

عدم نضج القطاع الخاص:

إن عملية الخوصصة في الجزائر مازالت حديثة وضعيفة و لم تسفر لحد الآن على القطاع خاص مندمج في الاقتصاد الوطني لهيمنة القطاع العمومي، كما توجهاته لا تخضع لسياسة اقتصادية في المدى الطويل ولذلك كثيرا ما يلجا المستثمر الخاص المحلي إلى المجالات ذات الربحية السريعة ويتجنب الاستثمارات الثقيلة متافاديا بطء الإجراءات الإدارية ومشاكل التمويل.

مشكلة التمويل:

إن التقرير الذي أعده الصندوق الدولي يؤكد أن الجزائر ى تواجه مشاكل من حيث الاستقرار المالي بسبب صغر حجم النظام المالي وهيمنة القطاع العمومي 86% من البنوك الموجودة، ومحدودية الاندماج في الأنظمة المالية الدولية، ولكن التحدي يكمن في كيفية تعبئة إمكانيات هذا القطاع لدعم التنويع في الإنتاج، ولذلك مازال هذا النظام يحتاج إلى إصلاحات أعمق.

إن المفترضين في القطاع الخاص يجدون صعوبة في الحصول على القروض وتهيمن صيغة الدفع بصورة عينية en espede في الاقتصاد الوطني وهذا دليل على أهمية القطاع الموازي فيه، وحسب نفس التقرير فإن التمويل في الجزائر يعتمد أساسا على البنوك التي لا تقوم بدور الوساطة كما يجب، حيث مثل القرض الكلّي

للاقتصاد 27% من الناتج الداخلي الخام في 2012، كما أن القطاع التأمينات وسوق رأس المال غير متطورين (عدد البنوك 20 وعدد المؤسسات المالية 33 في 2015) ويضيف التقرير الأخير أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص منخفض نسبيا (16% من الناتج

الداخلي الخام في 2013) مقارنة مع مستويات في بلدان أخرى وهذا بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الحكومة في تحفيز الائتمان البنكي وهذا يعود لبطء وتيرة الإصلاحات الهيكلية التي تعيق تطور القطاع الخاص، لنقص في تنظيم القطاع المالي ولعدم هياكل بنكية متطورة (كمركز لتغطية مخاطر الائتمان).

مشكلة العقار:

إن الحصول على العقار من بين المشكلات الكبيرة التي يواجهها المستثمر الأجنبي (والمحلي أيضا)، ورغم استحداث الوكالة للوساطة والضبط العقاري تهتم بتسيير الأملاك العقارية وترقية وتسويق الحافظة العقارية إلا أن معضلة الحصول على العقار تتعلق بالتنسيق بين مختلف الإدارات المعنية لتوحيد البيانات ورصد القرارات المتخذة كما أن هناك أسباب أخرى تزيد حدة هذا المشكلة[6]

المطلب الثاني : الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

1- : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثماراتa.n.d.i:هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الهيئات الإدارية المعنية المهام التالية :

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء

[6]- بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مذكرة، ماستر في العلوم الاقتصادية – جامعة وهران 02-، 2015-2016، ص 117

✍ المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار

في مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية متعددة، كما تقوم بالإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاجتماعية.[7]

2-: **المجلس الوطني للاستثمار CNI** : تم إنشاء المجلس لدى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته وهو يهتم بالقرارات الاستراتجية المتعلقة بالاستثمار وذلك عبر:

- ☜ اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها.
- ☜ تحديد الشروط اللازمة للحصول على المزايا.
- ☜ اقتراح التدابير الضرورية لترتيب وتنفيذ ودعم الاستثمار وتشجيعه.
- ☜ الحث على انشاء وتطوير مؤسسات وأدوات ملائمة لتمويل الاستثمار.
- ☜ تحديد المبالغ التقديرية لمخصصات الميزانية الممنوحة لصندوق دعم الاستثمار.

أعضاء المجلس الوطني للاستثمار:

- ☜ وزير الداخلي والجماعات المحلية.
- ☜ وزير المالية والتجارة.
- ☜ وزير الصناعة وترقية الاستثمار.
- ☜ وزير الطاقة والمناجم .
- ☜ وزير السياحة .
- ☜ وزير التهيئة العمرانية.

يجتمع المجلس على أقل مرة في الثلاثي أو بطلب برئيسه أو أحد أعضائه ويكون حضور رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار كملاحظين .[8]

7- بامحمد نفيسة،مرجع سبق ذكره ص 117

8 – بن عشور راتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03،سنة 2014-2015 ص 261.

3-: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار وصندوق دعم الاستثمار:

1- الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF) تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار سنة 2007 ، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي ويكون من خلال عنصر العقار المتاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية.

2- صندوق دعم الإستثمار: تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 ، يهدف إلى تمويل المساهمات الملحقات على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، وبالأخص تمويل أشغال البنى التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين.[9]

9- باحمد نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

المطلب الثالث : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

1-: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

اولا : حسب البنك الدولي

الجدول رقم 2-3: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر حسب البنك الدولي

السنة	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17
القيمة	1.96	2.64	2.75	2.30	2.57	1.5	1.69	1.5	-0.9	1.64	1.20

من البنك الدولي ،القيمة بالمليون دولا

في الجدول أعلاه نبين حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر بالمليون دولار من 2007-2017حيث كانت في تذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى .

الرسم البياني رقم 1-3 يبين التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر من سنة 2007 إلى غاية 2017

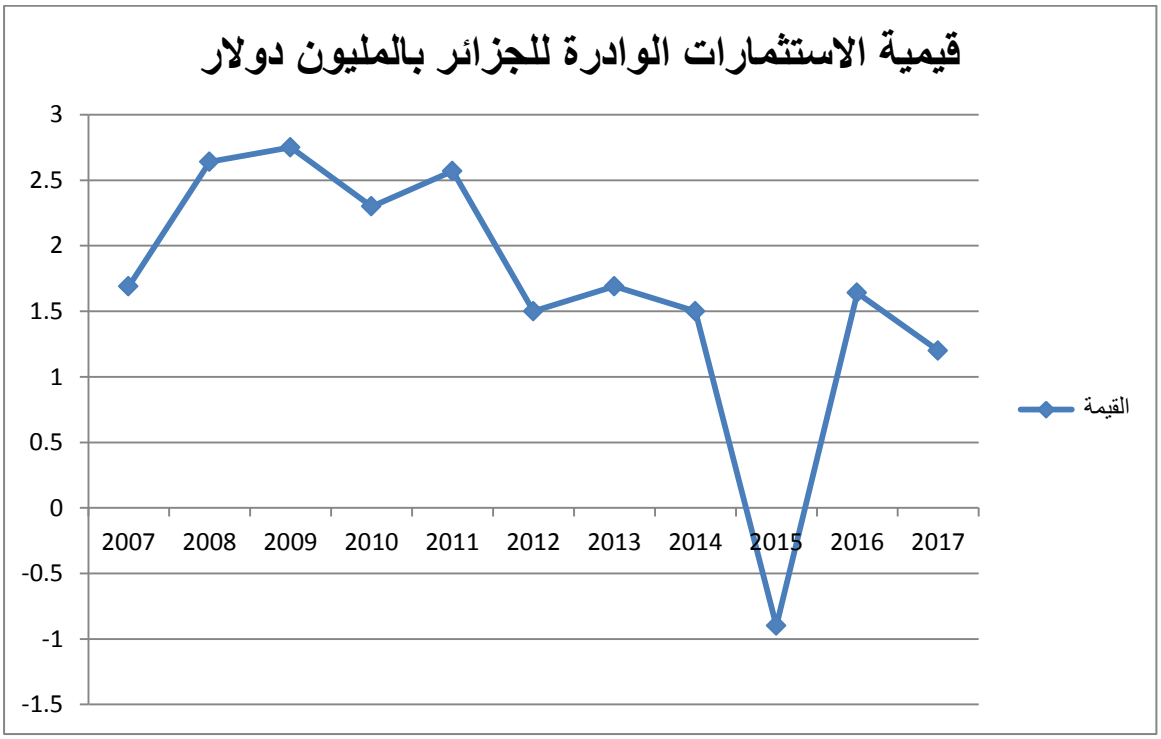

المصدر : ترجمة للقيم المبينة في الجدول على رسم بياني من اعداد الطالبين .

تحليل القيم الموجودة في الجدول والمنحنى : نلاحظ تذبذبا في الاستثمارات الواردة الى الجزائر مابين 2007 الى 2012 ثم بعد ذالك نجد تناقصا في قيمة التدفقات حتى سنة 2014 وفي سنة 2015 نلاحظ ان القيمة كانت سالبة وبعدها حقق ارتفاعا في سنة 2016 وتناقصا طفيفا في سنة 2017 .

ثانيا حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار

الجدول رقم 3-3: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنضمة العربية لضمان الاستثمار.

السنة	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16
القيمة	1.89	1.74	2.63	2.75	2.30	2.58	1.50	1.68	1.51	0.58-	1.55

المصدر: تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار القيمة بالمليون دولار

نلاحظ من خلال الجدول إن قيمة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر حسب المنضمة العربية لضمان الاستثمار لا تختلف كثير عن تلك المبينة في الجدول رقم 1-3 حسب الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي

الرسم البياني رقم 2-3: قيمة الاستثمارات الواردة للجزائر حسب المنضمة العربية لضمان الاستثمار خلال الفترة 2006-2016

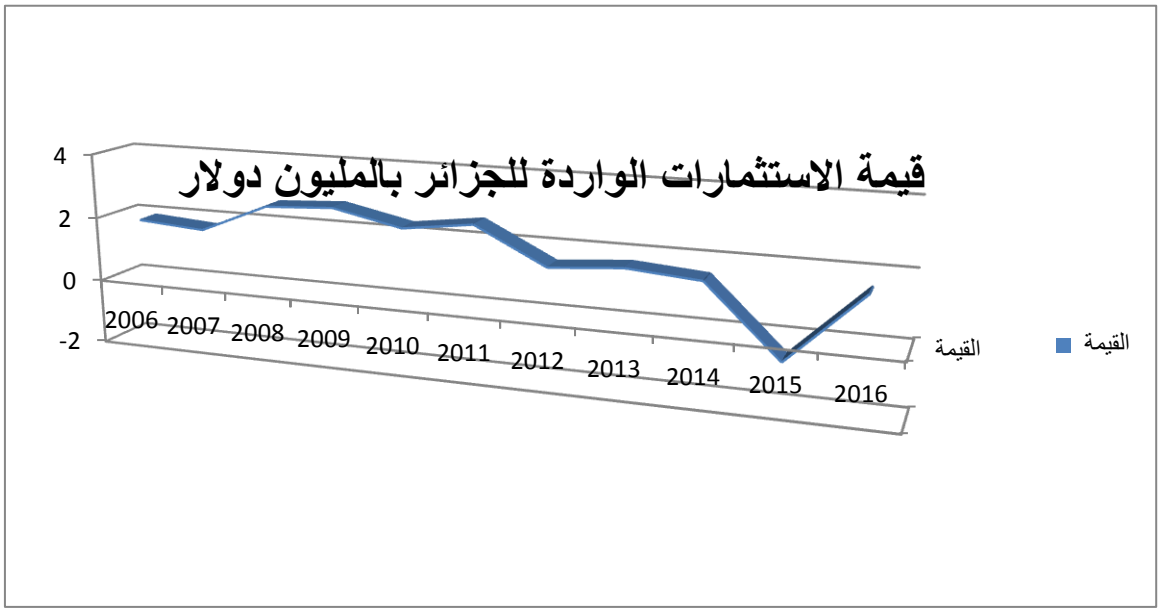

المصدر:تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار ص119 تاريخ الطلاع 2019/04/27.

- لا يوجد اختلاف كبير بين إحصائيات المنظمة العربية والبنك الدولي فالتذبذب في قيمة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر في السنوات الأولى مع تناقص جد كبير في السنوات من 2011 إلى 2014 لي نجدها سلبا في 2015

مع ارتفاع بعد ذلك وهذا راجع أساسا إلى اعتماد الدولة الجزائرية على سياسة التقشف بداية من سنة 2014 .

3- تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم عشر قطاعات مابين يناير 2012 وديسمبر 2016

الرسم البياني رقم 3-3 : تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم عشر قطاعات خلال الفترة 2016/2016

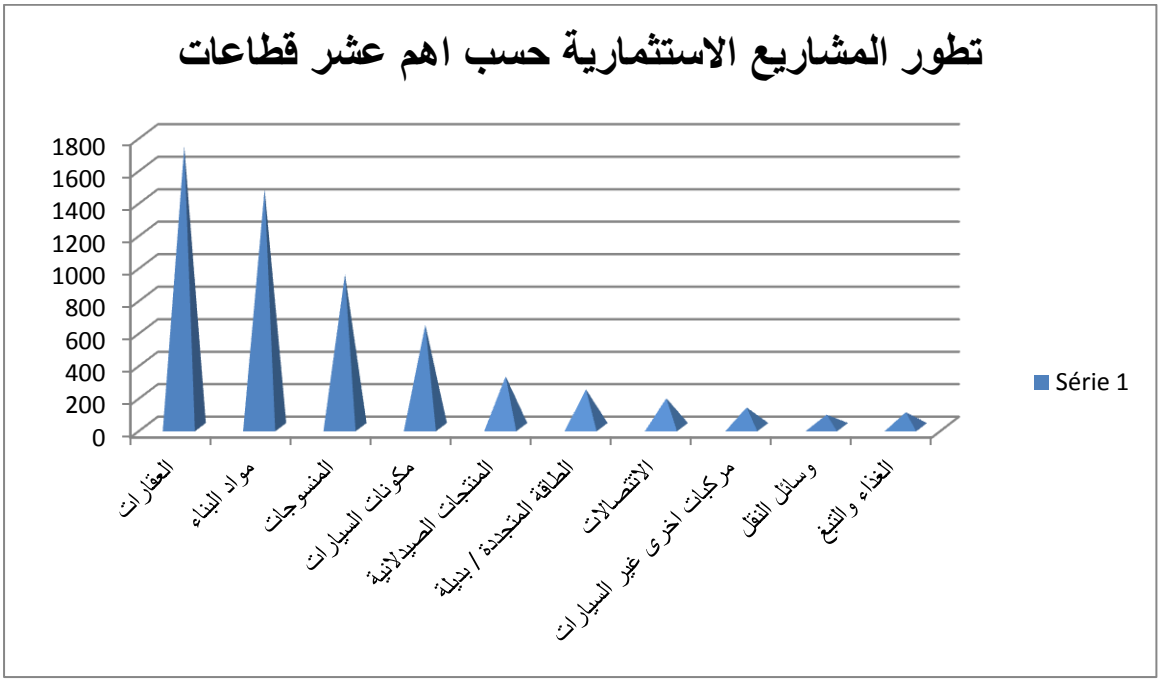

المصدر : تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار، ص61تاريخ الاطلاع 2019/04/27

الملاحظ من خلال الرسم البياني إن الاستثمارات في مجال العقار ومواد البناء وشركات البناء أخذت حصة الأسد من قيمة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ثم يليها المنسوجات ومكونات السيارات بنسب اقل ثم تأتي بعض القطاعات الأخرى بحصص معتبرة نوعا ما

3- :المشاريع لاستثمارية حسب القطاعات واهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر

أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر

الجدول رقم 4-3 أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر

الأقاليم المستثمرة	التكلفة مليون دولار	%النسبة
أسيا والمحيط الهدي	6905.2	54.2
أوروبا الغربية	3659.9	24
الشرق الأوسط	2466.2	16.1
الدول الأوروبية الناشئة	1613.6	10.6
إفريقيا	557.1	3.6
أمريكا الشمالية	58.6	0.4

.المصدر : تقرير المنضمة العربية لضمان الاستثمار ص61 تاريخ الاطلاع 2019/04/27

الملاحظ من خلال الجدول سيطرة كبيرة للدول الأسيوية على الاستثمار في الجزائر بنسبة فاقت.54.2% ثم تليها دول أوروبا الغربية والدول الإفريقية بنسب متفاوتة

أهم الدول المستثمر في الجزائر مابين يناير 2012و ديسمبر2016

الجدول رقم 5-3 : اهم الدول المستثمرة في الجزائر

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3509	6	6
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2247	8	4
قطر	2150	2	2
تركيا	1598	2	2
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
سويسرا	293	3	3
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
أخرى	1093	31	31
الإجمالي	15273	77	68

المصدر: تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار.ص 60 تاريخ الاطلاع 2019/04/27

- الصين هي أكثر الدول المستثمرة في الجزائر ب6 شركات فاقت تكلفة استماراتها 3500 مليون دولار أمريكي واكبر عدد من المشروعات كانت للشركات الفرنسية ب10 مشاريع يقوم على تنفيذها 8 شركات مع انخفاض نوعي في القيمة المادية للاستثمارات بحوالي 234 مليون دولار أمريكي

4-: مؤشرات ضمان الاستثمار ومقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي مع دول الجوار

أولا مؤشرات ضمان الاستثمار حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار سنة 2017

الجدول رقم 6-3: مؤشرات ضمان الاستثمار

المؤشر	القيمة / النسبة
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	173.9
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	1.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	4.136.9
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	4.8
من الناتج المحلي %إجمالي الإنفاق الحكومي	38.8
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	21.4-
من الناتج المحلي % ميزان الحساب الجاري	12.3-
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات ، مليار دولار)	40.7
إجمالي الواردات (سلع وخدمات ، مليار دولار)	61.7
إجمالي الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	96.6
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات	28.3
من الناتج المحلي %الدين الخارجي الإجمالي	2.5
عدد سكان (مليون نسمة)	41.3
من إجمالي القوة العاملة %معدل البطالة	12.1

المصدر: تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار ص61 تاريخ الاطلاع 2019/04/27

ثانيا:المقارنة بين الجزائر ودول الجوار في قيمة الاستثمارات الواردة

الجدول رقم 7-3: مقارنة بين الجزائر ودول الجوار في قيمة الاستثمارات الواردة

الدولة	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16
الجزائر	1.89	1.74	2.63	2.75	2.2.30	2.58	1.50	1.68	1.51	0.58-	1.55
تونس	3.31	1.62	2.76	1.69	1.51	1.15	1.60	1.12	1.06	1.00	096
المغرب	2.45	2.80	2.49	1.95	1.57	2.57	2.73	3.30	3.56	3.25	2.32

المصدر: تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار ص 119 تاريخ الاطلاع 2019/04/27.

من خلال الجدول المبين أعلاه نجد أن الجزائر اقل دول الجوار جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة بينما كانت المغرب أكثر دول مستقطبة للاستثمار في المنطقة .

الرسم البياني رقم 4-3 :ترجمة للجدول رقم 05

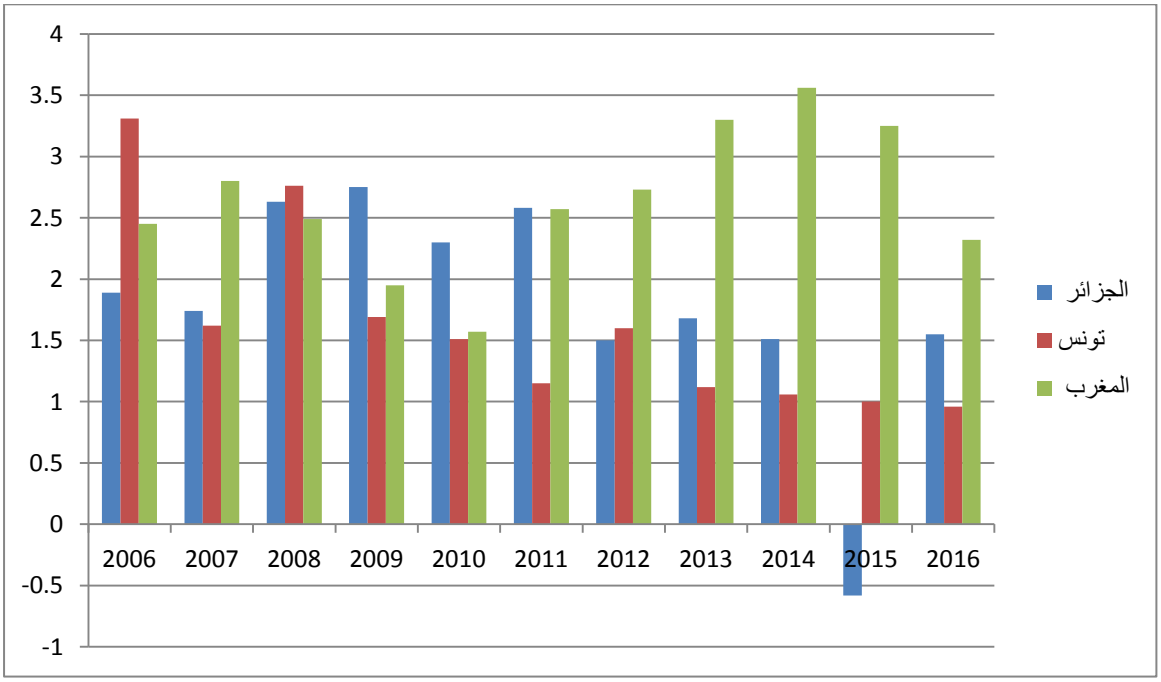

المصدر: ترجمة للجدول أعلاه من إعداد الطالبين

الملاحظ من خلال الجدول أن دولة المغرب أكثر جذبا للاستثمار في السنوات الأخيرة

المبحث الثاني: واقع الحكم الراشد في الجزائر

تمهيد : إن التوجه نحو السياسات الرشيدة التي تحاول الجزائر السير إليها يجب عليها المرور بما يسمى الحكم الراشد الذي توجهت نحوه معظم الدول ذات الاقتصاد المزدهر وتحاول الدول النامية الوصول إليه ، ذالك من خلال تطبيق ما أشرنا إليه في الفصل السابق وهو أسس ومبادئ الحكم الراشد (الحوكمة) ولدراسة واقع الحكم الراشد في الجزائر حاولنا تفسير ما وصلت إليه الجزائر من خلال هذا المبحث الذي قسمناه إلى ثلاث مطالب جاءت كما يلي :

المطلب الأول : إستراتجية الحكم الراشد في الجزائر .

المطلب الثاني : تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر .

المطلب الأول : إستراتجية الحكم الراشد في لجزائر

1-: على المستوى التشريعي : إن تبني مبادئ الحوكمة في أي بلد لا يكمن إن يتحقق إلا إذا كان هناك مناخ وبيئة نظمن تطبيق تلك المبادئ تقوم على احترام سلطة القانون حيث لا يكمن لأي شيء أن يكون فعالا إلا إذا تقيد بالقانون وهكذا هو حال الحوكمة ، فلن تكون هناك حوكمة فعالة ورشيدة إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها ، وتأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وقد يكون هناك تناقض بين النصوص القانونية ، لذا يجب التركيز على بعض العناصر المهمة حتى لا يحدث فصل بين القانون وتطبيقه من الناحية العملية ومن هذه العناصر الوضوح التحديد ، الالتزام بالتطبيق ، الثواب والعقاب ..... الخ[10] وهناك مجموعة من القوانين معنية بهذا الإصلاح تتمثل في :

1-سنة2003 : صادقت الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003 والمتمثلة في ما يلي :

*تدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع .

*ترويج وتسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد .

* تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للممتلكات والمنشأة العمومية .

* ضرورة إشراك المجتمع في وضع وتنفيذ ، وترسيخ سياسات مكافحة الفساد وتجسيد مبادئ سيادة القانون والنزاهة والشفافية .[11]

2-فيفري 2006 : قامت الجزائر بتقنين إلية الوقاية من الفساد ومكافحته ، وذالك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الذي صدر بالجريدة الرسمية في 20 فيفري 2006 ، وقد جاء هذا القانون في خمسة أبواب وهي :

10 -الأستاذ ضويفي حمزة، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي،مذكر نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، سنة 2014-2015،ص176 ،177

[11]- عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجيستر ، جامعة بسكرة سنة 2015، ص 93

الباب الأول : أهداف القانون وضبط المصطلحات .

الباب الثاني فشمل التدابير الوقائية من القطاع العام والخاص وتمثلت التدابير الوقائية في القطاع العام في التوظيف ، التصريح بالممتلكات ، وإبرام الصفقات العمومية ، وتسيير الأموال العمومية .

الباب الثالث : إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تتمتع هذه الهيئة بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبالشخصية المعنوية ، وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية .

الباب الرابع: تم فيه تحديد هوية وصفة مرتكبي الجرائم وتمثلت في الرشوة ، واختلاس الممتلكات ، استغلال النفوذ ، التهرب الضريبي .

الباب الخامس : التعاون الدولي واسترداد الموجودات وتم التطرق للتعاون القضائي والتعاون مع المصارف والمؤسسات المالية ، كما تناول قضايا استرداد الممتلكات المحجوزة من أفعال الفساد وقضايا حجز وتجميد العائدات المتأتية من الجرائم مابين الدول الأعضاء في الاتفاقية .

3-افريل 2006 : تم التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة في مابوتو في 11 جويلية 2003 والتي كانت تهدف أيضا إلى تشجيع الدول على القيام بإنشاء آليات لمنع الفساد والقضاء عليه في القطاع العام والخاص .

4-نوفمبر 2006 : تم إصدار مرسوم رئاسي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية تسييرها ومن بين أهم المهام المكلفة بها الهيئة نذكر :

-تنفيذ التدابير التي تدخل في إطار السياسة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

-إدارة إشغال مجلس اليقظة و التقييم .

-إعداد وتنفيذ برامج تكوين إطارات الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته .

-تحويل الملفات التي تنظمن وقائع بإمكانها أن تشكل مخالفة جزائية إلى وزير العدل قصد تحريك الدعوة العمومية عن القضاء .

نشير فقط إن هذه الهيئة لم يتم تفعيلها، وتعيين أعضاءها إلى غاية نوفمبر 2010، والتي باشرت أعمالها بتاريخ 03 جانفي 2011.[12]

5-أوت 2010 : تم إصدار الأمر رقم 05/10 المتمم للقانون الوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006 وجاء في المادة 24 مكرر (ينشأ ديوان مركزي لقمع الفساد ، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد)، وتم وفقا لهذا الأمر إعطاء صلاحيات لضباط الشرطة التابعون للديوان يمتد اختصاصهم إلى كامل إقليم الوطن .

إلى جانب هذه القوانين والاتفاقيات التي ترمي إلى مكافحة الفساد في الجزائر والقضاء علية ، هناك بعض القوانين الأخرى التي تساعد على تحقيق هذا الهدف كالقانون المتعلق بتفعيل دور مجلس المحاسبة وتعديل قانون النقد والقرض وكذا القانون المتعلق بتنظيم حركة رؤوس الأموال .

2- : على مستوى الأجهزة :

1-مجلس المحاسبة : هو المكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها .

2-المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها : أنشئ من اجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها ، وهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشمل حصيلة نشاطاته ومقترحاته بشأن التدابير الملائمة .

3-اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته : تتمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبالشخصية المعنوية وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية وتضطلع بالمهام التالية :

-تنفيذ الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد .

-اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون و الأموال العمومية .

- التعاون مع مختلف الهيئات العمومية الخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة وبرامج التوعية والتحسيس بسلبيات الفساد .

[12]- عرباوي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص94،،95،96

-الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد .

4-لجنة إصلاح هياكل الدولة : تم إنشاءها بالنظر في جميع الإختلالات والمشاكل التي تعانيها مختلف الأجهزة وتشخيصها واقتراح حلول مناسبة لها

إضافة إلى الهيئات المذكورة تم تأسيس بعض الهيئات الأخرى للحد من انتشار الفساد مثل : الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ، وكذا قانون مكافحة غسل الأموال : تعمل بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي والبنك الدولي وإضافة إلى التدابير المتخذة على المستوى الدولي والمتمثلة في إقامة تعاون قضائي مع الدول المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كذا اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته التي اعتمادها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في 12 يوليو 2003.[13]

3- : على المستوى الإقليمي أو الدولي : تتعلق أساسا بانفتاح الجزائر على العالم الخارجي بعدما عاشت أكثر من عقد في عزلة سياسية كادت أن تقوض أركان الدولة نتيجة لأسباب متباينة ،حيث ومنذ تولي الرئيس السابق الحكم سعى إلى إعادة الدور الريادي والمحوري للجزائر على المستوى الإقليمي والقاري والدولي ، منطلقه في ذالك انه لا يمكن تحقيق تنمية محلية دون فضاء خارجي ،ولا يمكن تحقيق إصلاحات داخلية دون إصلاحات خارجية وذالك لبناء إستراتجية قائمة على المستويات التالية :

1-المستوى الإقليمي : دعوة الجزائر إلى إصلاح البيت العربي من خلال الدعوة إلى إنشاء برلمان عربي بهدف تفعيل الحوار العربي وتكريس الديمقراطية التشاورية في القضايا المحورية ، وربطه بلجان متابعة لتنفيذ مختلف القرارات الصادرة عن البرلمان العربي ، وجاء ذالك طبعا القمة العربية المنعقدة في الجزائر مارس 2004 .

بالإضافة إلى دعوة الجزائر في كل المناسبات إلى تفعيل الاتحاد المغاربي بمعالجة العراقيل التي تواجهه أهمها قضية الصحراء الغربية .

2-على المستوى الإفريقي : من خلال مساعي الجزائر طرح مجموعة من الإصلاحات للقارة الإفريقية ، والعمل على حل النزاعات على غرار النزاع الإثيوبي والاريتري عام 2000 والعمل على بناء شراكة اقتصادية تنموية في إطار الشراكة من اجل تنمية إفريقيا (NEPAD) ، وتفعيل العمل بالحكم الراشد في بلدان القارة .

[13] -سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 427

3-**المستوى الأوروبي** : سعي الجزائر لبناء شراكة سياسية واقتصادية واجتماعية تبادلية ومتوازنة مع الاتحاد الأوروبي وانعكاسات ذالك على المجالات التنموية في البلاد

4-**المستوى الدولي** : يبرز في تأكيد الجزائر الدائم على مكافحة ظاهرة الإرهاب التي عانت منها الجزائر منذ بداية التسعينيات ، إلى غاية إحداث 11 سبتمبر 2001 أين أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية لا تعرف الحدود ولا تؤمن بالأقوام والأجناس .

كذا العمل على تسريع المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ومختلف الانعكاسات الايجابية التي قد تترتب عن ذالك[14]

[14]- عمراني كربوسة، مقال الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة صفحة 11،10

المطلب الثاني : تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر :

يصدر البنك الدولي وبعض المنظمات العالمية الأخرى تقارير سنوية تشمل مجموعة من الدول، يتم قياس هذه المؤشرات فيها ،حيث تحتسب الدرجات من 0 وحتى 100 درجة ، وترتبمن 1 إلى 100 بحيث الدرجة 0 هي اضعف درجة ويكون ترتيب الدولة في أخر الجدول ، والدرجة 100 هي اقوي درجة وتكون الدولة في أول الجدول .

– : تطور مؤشر حق التعبير والمساءلة ، ومؤشر الاستقرار السياسي:

1 **مؤشر حق التعبير والمساءلة** : يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي يقيس الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية ، الانتخابات الحرة والنزيهة ، حرية الصحافة ، الحريات المدنية والحقوق السياسية ، ودور المؤسسة العسكرية في النشاط السياسي ، وشفافية القوانين والسياسات .

تطور المؤشر في الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2015

الجدول رقم 8-3: تطور مؤشر حق التعبير والمساءلة في الجزائر

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور المؤشر	19.7	19.7	17.1	18	18.3	22.3	22.7	22.5	23

المصدر:المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 2019/07، ص 207[15]

نلاحظ من الجدول أعلاه إن هذا المؤشر لم يتجاوز قيمة 30 درجة خلال هذه الفترة مما يعني انه لم تبذل أي مساعي في مجال تحسين المساءلة وحرية التعبير كما انه من الملاحظ وجود تحسن طفيف في السنوات الأخيرة حيث تبين هذه النسب وجود تضييق في مجال حرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية ، مما يعني أن حرية التعبير في الجزائر مجرد جوانب سطحية ليس إلا، حيث كانت الجزائر مع أخر 35 دولة من أصل 167 دولة معنية بهذا المؤشر

[15]-المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 2019/07،ص207

2-**مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف** :يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال لظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوث توترات ، نزعات مسلحة ، انقلابات عسكرية ، تهديد إرهابي .....الخ

تطور المؤشر في الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2014

الجدول رقم 9-3: تطور مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف في الجزائر

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تطور المؤشر	14.4	14.8	13.3	11.3	10.4	10	12.8	13

المصدر: المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 2019/07، ص 207 [16]

يشير هذا المؤشر إلى ضعيف في تحسين الأوضاع في مجالات المؤسساتية وتنظيم مهامها وممارستها لمهامها ، والسبب يعود إلى عدم وجود استقلالية بين السلطات حيث إن المؤشر لم يتجاوز قيمة 15 درجة إطلاقا وهذا لامتناع عن التصويت نظرا لعدم نزاهة الانتخابات ،

2- :تطور مؤشري فعالية الحكومة و سيادة القانون :

1-مؤشر فعالية الحكومة :يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات ، نوعية الرعاية الصحية العامة ، ودرجة استقرار الحكومة .[17]

تطور المؤشر في الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2015

الجدول رقم 10-03:تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور المؤشر	30.1	32	35.9	38.8	34.6	34	31.6	32	31

المصدر: المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 2019/07، ص 207

[16]-المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 2019/07،ص207

[17] -المجلة العربية، مرجع سبق ذكره ،ص216

إن هذه المعطيات ومقارنة بحجم الإنفاق الحكومي في برنامج التنمية 2014/2010 تعد ضعيفة جدا وذالك نتيجة لحجم الفساد الذي تجذر بشكل ملحوظ خاصة من خلال تضخيم الفواتير التي وصلت إلى أضعاف قيمتها الحقيقة وهو ما يعبر عنه التراجع في قيمة هذا المؤشر .

2-**مؤشر سيادة القانون** : يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي ، يقيس مدى الثقة والتقيد بالقواعد القانونية في المجتمع .

الجدول رقم 11-3: تطور مؤشر سيادة القانون في الجزائر

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تطور المؤشر	28.2	25.5	25.6	27	25.4	27	29.4

المصدر :https، .15.55h19/05/2019//www.magherbvoices.cim:[18]

نلاحظ في الجدول أن هذا المؤشر يبدو مستقرا نوعا ما لكنه ضعيف بالمقارنة مع الدول الأخرى وهذا نتيجة لعدم فصل السلطات وتبعية القضاء إلى السلطة التنفيذية حيث احتلت الجزائر المركز الثاني مغاربيا بعد تونس والمركز 72 عالميا من أصل 122 دولة عبر العالم .[19]

3- : مؤشر ضبط الفساد و مؤشر نوعية الأطر التنظيمية:

1-**مؤشر ضبط الفساد**: يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية ، يقيس الفساد بين المسئولين الحكوميين ، الفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات .

تطور مؤشر ضبط الفساد في السنوات 2015/2007

الجدول رقم 12-3: تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور المؤشر	36.4	34.5	34.5	37.1	36.5	38.3	38.8	38	37.5

المصدر: المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 2019/07،ص207[20]

[18] -عرباوي مصعب ،مرجع سبق ذكره،ص 79،78
[19] -:https، .15.55h19/05/2019//www.magherbvoices.cim
[20] -المجلة الجزائرية مرجع سبق ذكره، ص207

وجود تراجع في هذا المؤشر لأقل من 40 درجة حيث حاول الحفاظ على شيء من الاستقرار لكن يبقى إدراك مكامن الفساد صعب من منطلق عدم استقلال القضاء في الجزائر وتبقى الجزائر في المراتب الأخيرة عالميا حيث احتلت المركز 120من 142 دولة معنية بهذا المؤشر .[21]

2-**مؤشر نوعية الأطر التنظيمية** :يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي ، يقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية :حدوث سياسات غير ودية حيال السوق ، مثل التحكم في الأسعار ، الرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع .

الجدول رقم 13-3 تطور مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الجزائر

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور المؤشر	27.2	21.8	13.4	10.5	10	9.1	11.5	11.5	10

المصدر: المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 2019/07،ص207[22]

يبقى هذا المؤشر ضعيفا طوال الفترة من سنة 2009 إلى 2015 حيث حقق المؤشر مستويات دنيا بين

10.5و 11.5 درجة بين مئة درجة وهذا نتيجة للضبابية التي مكنت الفساد من السيطرة على عملية تنظيم والإجراءات المتصلة بالإدارة ، بشكل يسمح بعدم استقرار منضومة القوانين الذي جعل الجزائر تحتل المرتبة 136 من أصل 183 دولة ضمن هذا المؤشر .[23]

[21]-المجلة الجزائرية -مرجع سبق ذكره ،ص215
[22]- نفس المرجع السابق ،ص207
[23]-نفس المرجع السابق ،ص216

المبحث الثالث : دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

للحكم الراشد في التنظير الاقتصادي اثرين على الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

1) زيادة مؤشرات الحكم الراشد يساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يزيد من معدل النمو الاقتصادي والتنمية، فالتنمية وإعادة البناء لن تعملا بصورة جيدة بدون حكم رشيد، ولقد بينت إحدى الدراسات إن تدفقات الااستثمارالأجنبي المباشر تقل في البلدان الأكثر فسادا كما يساهم انفتاحا لتجارة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في زيادة الااستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المنـــاخ الاستثماري الملائم.

تلعب مؤشرات الحكم الراشد دورا سالبا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعملية النمو الاقتصادي والتنمية، باعتبار أن تطبيق تلك المؤشرات يظهر على شكل ضرائب اضافيه على الاستثمار، وبالتالي تزداد التكلفة إلى الحد الذي يحد من الاستثمار المحلي والأجنبي. وفي ظل وجود الفساد فان المستثمر يدرك بان عليه دفع رشوة حتى قبل بدء أعماله، إضافة إلى أن جزءا من مردود الاستثمار قد يحول ضمن صفقة متفق عليها إلى المسؤولين الفاسدين، وهذا يعني أن المستثمر ينظر إلى الفساد كنوع من الضريبة الإضافية على أرباحه، علاوة على مواجهته حالة من الغموض وعدم التأكد، ناتجة عن خشيته بان لا يلتزم المسؤول الفاسد بالتزاماته في الصفقة المبرمة، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل حجم الاستثمار المرغوب فيه. وبالتالي على الحكومات أن تراعي في صياغتها للتشريعات حماية الاستثمارات الأجنبية وحماية وتوفير البيئة الآمنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويكون ذلك مرتبطا في إطار تطبيق الحكم الراشد وتوسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع.

المطلب الأول :دور مؤشر حق التعبير والمساءلة ، ومؤشر الاستقرار السياسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

يلعب هذين المؤشرين دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستضيفة حيث

أولا : دور مؤشر حق التعبير والمساءلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

هناك علاقة معنوية سلبية بين مؤشر حق التعبير و تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حيث إن الزيادة في مؤشر حق التعبير يؤدي إلى الانخفاض في حجم الاستثمارات الواردة للجزائر ، وذالك راجع إلى المؤسسات الديمقراطية تمنع الشركات متعددة الجنسيات من الحصول على الوضع الاحتكاري في السوق المحلي ، كما تمنعها من الحصول على امتيازات تمويلية تزيد من قدرتها التنافسية مما يخلق ضررا بالاستثمارات المحلية .[24]

رغم الثبات الملاحظ في مؤشر حق التعبير من خلال الجدول أعلاه إلا إن القيم تبقى كغيرها من المؤشرات الأخرى منخفضة جدا تبرز إن المناخ في الجزائر غير مرغوب فيه لدى المستثمرين الأجانب كما يدل على وجود قيود كثيرة ليس من السهل التخلص منها إلا بالعمل الجاد وتغير منظومة بأكملها .

ثانيا: دور مؤشر الاستقرار السياسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

هناك علاقة معنوية أجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة هذا لان الاستقرار السياسي ينجر عنه استقرار في السياسات العامة للدولة ، الأمر الذي يولد الثقة لدى المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني نتيجة ما يوفره من إمكانيات التنبؤ بالسياسات الحكومية ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المفاجأة للحكومات ،و ما يرتبط بها من تغير في الاستراتجيات والسياسات العامة للدولة[25]

يلعب هذا المؤشر دورا بالغ الأهمية في استقطاب المستثمرين الأجانب حيث إن غالبية الدول التي تعاني من الحروب والانقلابات لا يمكن الاستثمار فيها والملاحظ من خلال الأرقام في الجدول أعلاه وجود انخفاض في المؤشر كغيره من المؤشرات وهذا ما يمنع إي مستثمر من المخاطر بأمواله لوجود خطر اللامن في الجزائر .

[24]- صفيح صادق ، تحليل تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر دراسة قياسية، 1996، مقال 2013،جامعة معسكر ص33

[25]نفس المرجع السابق ص33

المطلب الثاني :دور مؤشري فعالية الحكومة و سيادة القانون في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

يعتبر المؤشرين من أسياسيات تفعيل مبادئ الحكم الراشد في أي بلد

أولا : دور مؤشر فعالية الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

لا توجد أي علاقة بين مؤشر فاعلية الحكومة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر وهذا نتيجة لعدم أهميتها .[26]

ثانيا: دور مؤشر سيادة القانون في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

هناك علاقة معنوية بين مؤشر سيادة القانون وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث إن الزيادة في مؤشر سيادة القانون تؤدي إلى الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تفسير ذالك بالمساهمة الايجابية للإصلاحات التشريعية والقضائية التي اعتمدها الجزائر في التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيما يتعلق بنزع الملكية والتأميم وفسخ العقود ، وكذالك اطمئنان المستثمر الأجنبي للقوانين التي تحفظ وتدعم الحقوق والملكيات ، وتضمن الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع ، الأمر الذي أعطى الثقة وقلل من حالة عدم التأكد المرتبطة بالمعاملات في الاقتصاد الجزائري .[27]

إن تدني الأرقام المبينة في الجدول أعلاه دليل على عدم استقلالية القضاء في الجزائر وتعتبر هذا الأمر عائقا أمام الشركات الأجنبية التي لا يمكن أن تخاطر بأصولها في دولة لا تتمتع بقضاء مستقل مما يعني انه يجب على الدولة الجزائرية النظر في هذه النقطة تحديدا للرفع من مستوى التنمية .

[26] نفس المرجع السابق ص 32
[27] -نفس المرجع السابق ص 32

المطلب الثالث :دور مؤشر ضبط الفساد و مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعاني الجزائر في الآونة الأخيرة من مشكلتين أساسيتين هو الفساد بشتى أنواعه وكذالك التعقيدات الإدارية التي باتت واضحة للعيان

أولا : دور مؤشر ضبط الفساد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :بالرغم من عدم وجود علاقة تربط المؤشر بحجم الاستثمارات الواردة إلا انه من الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاستقرار النسبي في قيم المؤشر دلالة على عدم تحريك الدولة لأي ساكن من اجل محاربة الظاهرة والتي تعتبر تكاليف إضافية على المستثمر الأجنبي ، وكما إن الانخفاض في قيمة المؤشر ولا يساعد في استقطاب المستثمرين الأجانب.

ثانيا : دور مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك علاقة سلبية معنوية بين مؤشر الأطر التنظيمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية حيث أن الزيادة في البيروقراطية تؤدي إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الوارد حيث إن تعقد الإجراءات الإدارية والإفراط فيها لاسيما تلك المتعلقة بتأسيس المشاريع ، تراخيص العمل ، الضرائب ، الإجراءات المنظمة لامتلاك الأراضي وتراخيص التصدير كلها إجراءات تؤثر سلبا على وتعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

إن هذا التذبذب الحاصل في قيم المؤشر دلالة على سوء التسيير من قبل الحكومة الجزائرية وإنها غير قادرة على تحمل مسؤولية استقطاب رؤوس أموال أجنبية ،كما من الملاحظ في الجدول إن قيم هذا المؤشر منخفضة جدا حيث لا يستهوي المستثمر الأجنبي هذه الأرقام وتجعله لا يفكر في الاستثمار في الجزائر .

خلاصة:

رغم الجهود المبذولة في مجال دعم الاستثمار ، ورغم التحسن الملحوظ في المناخ الاستثماري فيها ، إضافة إلى ما يتوفر في الجزائر من طاقات وقدرات وفرص استثمارية معتبرة وعوامل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنها لا تعتبر من الدول الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية ويرجع ذالك أساسا إلى عدة عوامل طاردة ولعل أهمها : الاعتماد الكلي على الاقتصاد الريعي وضعف مؤشرا الحكم الراشد التي تتمحور كل اهتمامات المستثمرين بعد الربح عليه

فلا يمكن لأي مستثمر المخاطرة بماله دون دراسة كل الظروف التي تحيط بدولة الاستقطاب التي يريد إن يستثمر فيها وهذا ما يجعل الجزائر واحدة من اضعف الدول التي يمكن أن يستثمر فيها نظرا إلى ضعف حكم سيادة القانون وعدكم استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية وعدم الشفافية في التصريحات والأعمال الحكومية وانتشار البيروقراطية، تفشي ظاهرة الفساد المالي الإداري وكل هذا هي عراقيل تعيق المستثمر ماديا وزمنيا وتعتبر بالنسبة إليه خسائر لا يكمن تعويضها .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تعتبر الحوكمة إحدى المتطلبات الجديدة للاقتصاديات العربية ولهذا الأسلوب أسسه ومقوماته القائمة على الإفصاح والشفافية ، وهي العناصر الشبه غائبة عن واقع المنطقة العربية أو الغير متحكم فيها إلى حد كبير

تبين لان أكثر من أي وقت مضى إن تبني نظام شفاف وعادل يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد والرشوة وسوء الإدارة كما يؤدي إلى تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق والارتقاء بالاقتصاديات العربية إلى مستويات التنافسية العالمية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وفي الجزائر تعتبر آلية حكم سيادة القانون فلا يمكن الجزم بان هذه الإلية مطبقة بحذافيرها حيث ما زالت صفة العلاقات تسود مختلف إشكال التوظيف هذا من جهة وكذلك التلاعب بالصفقات العمومية لاسيما في منح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية والخاصة من جهة أخرى ، وفيما يتعلق في مفهوم الشفافية والفساد فبالرغم من وجود مراكز متخصصة في إصدار ونشر البيانات حول ما تتوفر عليه الجزائر وكذا هيئات مكافحة الفساد ما زالت الجزائر بعد لم تصل إلى المستوى المطلوب عالميا

لكن هذا لا يمنعنا من ذكر بعض المزايا الايجابية التي حققتها الجزائر للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد خاصة ما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني يعد من أهم الآليات الحكم الراشد التي بذلت فيه اكبر مجهود في الجزائر بكل عزم على تحقيقه أدت إلى زيادة الثقة الأجنبية في قدرة الدولة الجزائرية على تحمل قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أراضيها هذا ما أدى إلى زيادة استحواذ الجزائر على المشاريع الاستثمارية الأجنبية من فترة إلى أخرى وفي الفترة الراهنة على وجه الخصوص لأنه يميزها انتهاج مفهوم الحكم الراشد الوطني من قبل الدولة الجزائرية مقارنة مع الفترات السابقة التي كان يغلب عليها السيطرة الكامل للدولة في كل مناحي الحياة فالجزائر مافتئت تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم ، بهدف إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة ، فقدمت جهود على المستوى الاقتصادي بتحرير هذا النشاط من كل القيود والعراقيل التي كانت الدولة قد وضعتها في عهد التسيير المركزي وهيمنت القطاع العام، وعلى المستوى الاجتماعي عملت على وضع كل الآليات الممكنة لتلطيف الآثار القاسية عن الأزمة وعن

الإصلاحات ، ولتخفيف أعباء الشركة في وظيفتها الاجتماعية ، كما أن الجهود مست الدولة نفسها (ككيان منظم ومراقب وحامي)

بهدف تكوين دولة أفضل قادرة على إتمام الإصلاحات في إطار إستراتجية واضحة

ومن خلال بحثنا المتواضع ارتأينا مجموعة من التوصيات التي وجب علينا الإدلاء بتا راجين إن يكون لها قبول بعد دراستها:

1 –إصدار قوانين وتشريعات تساعد المستثمرين على المجيء للجزائر (تغير قاعدة 49/51)

2- محاربة الفساد الذي بات عائقا واضحا إمام التنمية في الجزائر وتفعيل الهيئات المخولة لها مكافحة الفساد .

3 استقلالية القضاء عن السلطات الأخرى فدولة العدل جاذبة للمستثمرين .

4-القضاء على البيروقراطية التي باتت سمة في القطاع الإداري تشوه سمعته .

5- تعديل في مناخ الاستثمار وفق المتطلبات الجديدة التي تتماشى والاقتصاد الراهن .

6- محاربة الاحتكار الذي ادخل الجزائر في دوامة غلاء المعيشة بسبب نقص المنافسة .

7- ضرورة تجسيد مبادئ الديمقراطية والتخلي عن النمط التسيير التقليدي لشؤون الدولة.

8-تعزيز بعض مؤشرات الحكم الراشد مثل سلطة القانون والشفافية ، والعمل علة إيجاد ما يسمى الحكومة الالكترونية .

9-نشر ثقافة الحكم الراشد لان ذلك سينعكس بشكل مباشر على القرارات الإستراتجية طويلة المدى التي تتخذها الدولة .

10-إيجاد هيئة حكومية تعنى بمتابعة وممارسة وتنفيذ معاير واليات الحكم الراشد .

11- العمل على اعتماد معايير خاصة بالحكم الراشد في الجزائر وكذا إنشاء نظام معلومات يجمع كل من الحكم الراشد (مدخلات) والاستثمار الأجنبي المباشر (مخرجات).

وبعد الدراسة المعمقة للموضوع وسعيا منا لإثبات صحة من خطأ الفرضيات قمنا بالإجابة عن الفرضيات كما يلي:

الإجابة عن الفرضيات :

الفرضية الأولى ينجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر إلى الدول التي تطبق مبادئ الحكم الراشد. تعتبر الفرضية صحيحة لأنه بدون تطبيق مبادئ الحكم الراشد لا يمكن للمستثمرين المجازفة بأموالهم في أي بلد كان

الفرضية الثانية: للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع أخرى تساعد على جذبه أي، هناك محددات أخرى تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر كتدني الأجور ووفرة المواد الأولية وغيرها من المحددات ، الفرضية صحيحة .

الفرضية الثالثة : الجزائر في طريقها إلى تحقيق الحكم الراشد من خلال دراسة المؤشرات الفرضية غير صحيحة من خلال المؤشرات وتندي درجاتها بالنسبة للجزائر فهي بعيدة كل البعد عن تحقيق الحكم الراشد وإرساء مبادئه.

قائمة المراجع :

اولا: الكتب

1. سليمان عمر الهادي، الاستثمار ا الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، لأكاديميون للنشر والتوزيع،عمان –الأردن -،سنة 2015
2. مروان شموط ،وكنجو عبود كنجو أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات،الطبعة الأولي، فلسطين، سنة 2010،
3. حمد زكريا ضياء، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأردن، 2005
4. ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن عمان، سنة 2010
5. باسم حمادي الحسين، الاستثمار الأجنبي المباشر ، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان 2014
6. ، الأكاديميون للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان- الأردن-، سنة 2014 جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي
7. حمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الناشر العربي للمعارف، سنة 2015

ثانيا: المذكرات

1. ابرادشة فريد، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3 ،2014
2. بن حمو فايزة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثره على المناخ التجاري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.3، 2016/2015
3. دغيش خيرة، الخوصصة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أطروحة نيل الدكتوراه ،جامعة الجزائر 3،2017-2018 /84،85
4. بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر3، 2015/2014

5. ضويفي حمزة، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي،مذكر نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، سنة 2014-2015
6. حمد فال ولد فال مكط، الحكم الراشد وحقيق التنمية في دول الجنوب "حالة موريتانيا"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية "إدارة أعمال"، جامعة تلمسان، 2002
7. مناد علي، دور الحكم الراشد في حقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2002
8. بن نعوم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة معسكر ، سنة 2016/015
9. زايري بلقاسم، الحكم الراشد والكفاءة الاقتصادية، دفاتر مخبر البحث، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي العدد 02 كلية العلوم الاقتصادية والتسيير –جامعة تلمسان–، افريل 2002،
10. سايح بوزيد، معضلة الفساد الاداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الربع بعنوان" تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تدويلها"، جامعة المدية، مارس 2000.
11. سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية لتقييم من طرف النظراء، رسالة ماجستير في القانون فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة اجزائر2، سنة 2002
12. عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجيستر ، جامعة بسكرة سنة 2015
13. بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مذكرة، ماستر في العلوم الاقتصادية – جامعة وهران 02-، 2015-2016
14. جعفري إبراهيم ،دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة (رونو الجزائر)بوهران ،مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر 2017-2018

ثالثا: المقالات والمجلات:

1. عمراني كربوسة، مقال الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة
2. صفيح صادق ، تحليل تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر دراسة قياسية، 1996، مقال 2013،جامعة معسكر
3. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 2019/07

4. **رابعا:الملتقيات**

5. زبري عياش-أ. أميرة بن خلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر نوفمر 2002

خامسا :التقارير

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" أهداف التنمية الألفية : تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، تقرير التنمية البشرية في العالم، برنامج الأمم المتحدة، نيويورك،2002
2. تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار، ص61تاريخ الاطلاع 2019/04/27
3. تقرير البنك الدولي تاريخ الاطلاع 2019/04/27

سادسا:المواقع الاليكترونية

1. إدريس ولد القابلة، الحكامة، الإدارة الرشيدة، على الموقع:
hhp://www. maroc-ecologie.net/php ?article..i
2. قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار من المادة (05) والمادة (11)، الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار، الموقع الإلكتروني: www.andi.dz/index.php/ar/regimes-davantages المتصفح بتاريخ 2019/02/15 على الساعة: 11:45
3. عن الكلمة الافتتاحية للوزير الأول خلال اجتماع الثلاثية السابع عشر، (2014)، الجريدة الإخبارية الجزائرية في 20 سبتمبر 2014، www.elikhbaria.com
4. https، .15.55h19/05/2019//www.magherbvoices.cim-:
5. https ://www.polics-dz.com le 23/05/2019a 22.34